IOM
UN MIGRATION

المنظّمة الدوليّة للهجرة في العراق

وصول النازحين في العراق إلى حلولٍ دائمة:

ستُّ سنواتٍ من النزوح

حول المنظمة الدولية للهجرة

تلتزم المنظمة الدولية للهجرة بمبدأ الهجرة الإنسانية والمنظمة التـي تفيـد المهاجرين والمجتمع. وبوصفهـا منظمة حكومية دولية، تعمل المنظمة الدولية للهجرة مـع شـركائها فـي المجتمع الدولي مـن أجل: تقديم المساعدة لمواجهة التحديات التنفيذية للهجرة؛ وتعزيـز فهـم قضايـا الهجرة؛ وتشـجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية مـن خـلال الهجرة؛ والحفـاظ على كرامة المهاجرين الإنسانية ورفاهيتهم.

نبذة عن معهد دراسات الهجرة الدولية في جامعة جورجتاون

يطبّق معهد دراسات الهجرة الدولية في جامعة جورجتاون، أفضل بحوث العلوم الاجتماعية والخبرة في مجال السياسات، بهدف فهم الهجرة الدولية وعواقبها. تأسس المعهد عام ١٩٩٨، وهو جزء من مدرسة إدموند أ. والش للخدمة الخارجية، ويرتبط بمركز القانون في جامعة جورجتاون. ويركز هذا المعهد على جميع جوانب الهجرة الدولية، بما في ذلك أسباب تحركات السكان والاستجابة لها، وقانون وسياسات الهجرة واللاجئين، والاندماج في المجتمعات المضيفة، والنزوح الداخلي.
https://Isim.georgetown.edu/

حول مركز الدراسات العربية المعاصرة في جامعة جورجتاون

يُعّد مركز الدراسات العربية المعاصرة مصدراً رئيساً للبحث والتدريس في العالم العربي. تأسّس المركز عام ١٩٧٥، ويمنح شهادة الماجستير في الدراسات العربية، ويشارك في أعمال التوعية بالتعليم من مرحلة الروضة إلى المرحلة الثانية عشرة؛ ويستضيف برامج الأحداث العامة النابضة بالحياة. وتتقن هيئة التدريس المتعددة التخصصات اللغة العربية، كما إنها متخصصة في السياسة والاقتصاد والتعليم والثقافة والتاريخ والبيئة، وتفيد المراحل الدراسية والمجتمع بشكل عام.
https://ccas.georgetown.edu/

أعدّ هذا التقرير؛ سلمى الشامي، روشيل ديفيس، و جيفري وودهام.

تمّ تمويل التقرير من قبل مكتب السكان واللاجئين والهجرة (PRM) في وزارة الخارجية الأمريكية.

المعلومات الواردة في هذا التقرير هي لأغراض المعلومات العامة فقط. ولا تعني الأسماء والحدود الواردة فيه اقراراً رسمياً أو قبولاً من المنظمة الدولية للهجرة. وتسعى المنظمة الدولية للهجرة في العراق إلى إبقاء هذه المعلومات مُحدَّثة ودقيقة قدر الإمكان، ولكنها لا تقدم أي مطالبة - صريحة أو ضمنية - بشأن استكمال ودقة وملاءمة المعلومات المقدمة من خلال هذا التقرير.

© المنظمة الدولية للهجرة ٢٠٢١

جميع الحقوق محفوظة. ولا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا التقرير، أو تخزينه بغرض إعادة استخدامه بأي شكل من الأشكال، ولا يجوز نقله بأي شكل أو بأي وسيلة الكترونية أو غير الكترونية، أو تصويره أو تسجيله أو غير ذلك من الاستخدامات بدون موافقة خطّية مسبقة من الناشر.

المحتويات

القسم الأول: المقدّمة والنتائج الرئيسة ٥

النتائج الرئيسة من الجولة السادسة ٧

القسم الثاني: النازحون في مناطق النزوح
التوجهات خلال ستّ سنوات، وفق كل معيار من معايير تحقيق الحلول الدائمة ٨

المعيار الأول: السلامة والأمن ٨

المعيار الثاني: مستوى المعيشة ١٠

المعيار الثالث: سُبل العيش وفرص العمل ١٤

المعيار الرابع: السَكَن والأرض والممتلكات ١٦

المعايير، الخامس والسادس والسابع: الوثائق الثبوتية الشخصية وغيرها،
انفصال الأسرة ولمّ الشمل، والمشاركة في الشؤون العامة ١٨

المعيار الثامن: الوصول إلى العدالة ١٩

القسم الثالث: أخذ عيّنات من العائدين
الحياة في محافظات الأصل عام ٢٠٢١ ٢١

تجربة العائدين ٢١

المعيار الأول: السلامة والأمن ٢١

المعيار الثاني: مستوى المعيشة ٢١

المعيار الثالث: سُبل العيش وفرص العمل ٢٢

المعيار الرابع: السَكَن والأرض والممتلكات ٢٣

المعايير، الخامس والسادس والسابع: الوثائق الثبوتية الشخصية وغيرها، انفصال الأسرة ولمّ الشمل، والمشاركة في الشؤون العامة ٢٣

المعيار الثامن: الوصول إلى العدالة ٢٤

تجربة العائدين خلال جائحة كورونا ٢٤

القسم الرابع: تقرير خاص: تجربة النازحين خلال جائحة كورونا ٢٥

المخاوف العامة، والتبعات الاقتصادية لجائحة كورونا ٢٥

الصحة والوصول إلى الرعاية الصحية ٢٦

تعليم الأطفال خلال جائحة كورونا ٢٨

القسم الخامس: المواضيع الشاملة للدراسة والاستنتاج ٣٠

المواضيع الشاملة ٣٠

القسم الأول: المقدّمة والنتائج الرئيسة

ماذا يحدث للأسَر التي تعاني من النزوح المطوّل عند تفشّي وباء عالمي؟ في البداية، لم تتوقع هذه الدراسة، التي قامت بها المنظمة الدولية للهجرة وجامعة جورجتاون، الإجابة على هذا السؤال قبل ستّ سنوات.[1] مع ذلك، ارتأت الدراسة بشكل فريد أن تجيب على هذا السؤال. فالمشروع المختلط النهج، يجمع بيانات من المسوحات والمقابلات التي أجريت، بغية معرفة كيف تحاول نفس الأسَر العراقية التي نزحت بسبب النزاع مع تنظيم "داعش" الوصول إلى "حلٍّ دائم" لنزوحها، على النحو المحدد في إطار عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات حول الحلول الدائمة.[2]

كانت الدراسة التي أجريت خلال عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ بين النازحين الساكنين خارج المخيمات، قد طبّقت المعايير الثمانية التي يمكن أن تقيس مجتمعة، حلاً دائماً. وهذه المعايير هي: السلامة والأمن، ومستوى المعيشة، وسُبل العيش، والسَكَن، والحصول على الوثائق الثبوتية، ولمّ شمل الأسرة، والمشاركة في الشؤون العامة، والوصول إلى العدالة. وكانت الدراسة قد تتبّعت، باستخدام كل معيار من هذه المعايير على مدى ستّ جولات من جمع البيانات، التغيّرات في التحديات التي تواجه الأسَر النازحة والحلول التي تصيغها أثناء بحثها عن حل دائم لنزوحها.

واستناداً إلى النتائج المستخلصة من الجولة السادسة لجمع البيانات، يُفصّل هذا التقرير، تأثير جائحة كورونا على النازحين؛ وبشكل خاص تماشياً مع الغرض من الدراسة، تأثير جائحة كورونا على قدرات الأسَر النازحة على تحقيق حلٍّ دائم. وينطوي هذا المسعى الأخير على مَهمّتين: الأولى، تشخيص التحديات السابقة على جائحة كورونا (فهي ذات صلة بالنزوح في المقام الأول). والثانية، تحديد التحديات التي أحدثتها جائحة كورونا، أو جعلتها أسوأ. وقد ساعدت الطبيعة الطولية للدراسة وقدرتها على مقارنة النتائج الحالية بالتوجهات السابقة وباستخدام نفس المؤشرات، على تفكيك واستكمال هاتين المهمتين.

تمّ جمع البيانات من ستّ جولات حتى اليوم

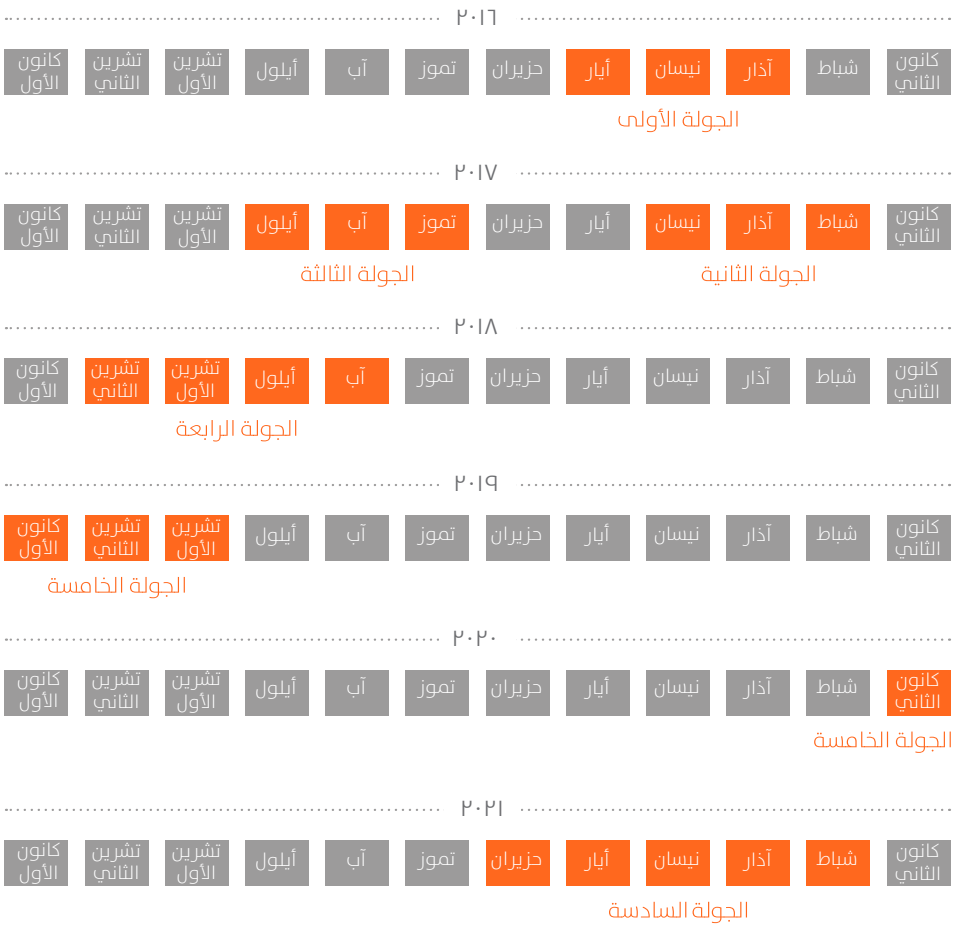

١ لمزيد من المعلومات حول منهجية الدراسة، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني: http://iraqrecovery.org/durablesolutions/Methodology.php#Methodology . وفي خروج عن الجولات السابقة لجمع البيانات، وضماناً لسلامة الأشخاص الذين تمت مقابلتهم والأسَر النازحة، تم جمع كافة بيانات الجولة السادسة بواسطة الهاتف.

٢ الحلول الدائمة عموماً هي العودة أو الاندماج أو إعادة التوطين. ويعرّف "إطار العمل بشأن الحلول الدائمة للنازحين" الذي وضعته اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في عام ٢٠١٠ الحل الدائمي للنزوح بأنه "حين لا يكون النازح بحاجة لأي مساعدة أو احتياجات حماية تتعلق بالنزوح، ويمكنه فضلاً عن ذلك التمتع بحقوق دون تمييز بسبب نزوحه". الجمعية العامة للأمم المتحدة. تقرير ممثل الأمين العام عن حقوق الإنسان للنازحين، والتر كالين: إطار العمل بشأن حلول النزوح A/HRC/١٣/٢١/Add.٤، (٩ شباط/فبراير ٢٠١٠) ص ١. متوفر على: http://www.un.org/Docs/journal/asp/ws.asp?m=A/HRC/1321//Add.4

سجّلت منظمة الصحة العالمية لغاية أيلول/ سبتمبر٢٠٢١، حوالي مليونيَ إصابة بفيروس "كوفيد-١٩" (٥٪ من السكان) و٢٢,٠٠٠ حالة وفاة في العراق من مجموع السكان البالغ ٤١ مليون نسمة. وكان حوالي ٦,١ مليون فرد قد حصل على جرعة لقاح.[٣] ورغم أن الجائحة ظهرت في العراق في آذار/ مارس ٢٠٢٠، إلاّ أن الإبلاغ عن إصابات كان في عام ٢٠٢١، وتضاءلت الاصابات في منتصف نيسان/ أبريل (أثناء المسح الميداني) ثم بلغت ذروتها في تموز/ يولية (بعد الانتهاء من المسح الميداني). ويبدو إن حظر التجوال والإغلاق المبكرين والتعليم عبر الإنترنت في عام ٢٠٢٠ أدّيا إلى إبقاء الناس في منازلهم في وقت مبكر، وبالتالي تقليل الانتشار المبكر للجائحة، رغم ظهور موجة صغيرة بلغت ذروتها في أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٠.

يعطي هذا الجدول الزمني خلفية عن السياق، من أجل فهم مخاوف الأسَر النازحة ذات الصلة بجائحة كورونا، وأي معيار من المعايير الثمانية تأثر بدرجة أكبر بالجائحة. وأظهرت النتائج الرئيسة المستخلصة من التقارير السابقة، إن سعي النازحين نحو التوصل إلى حلّ دائم كان قد ركد بشكل سيء مع مرور الوقت؛ إذ لم تتفاقم الظروف العامة للأسَر النازحة خلال الجولة الخامسة (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩ - كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٠) لكن النتيجة تغيرت قليلاً في الجولة السادسة. ويخلص هذا التقرير إلى أن جائحة كورونا لم تؤثر على غالبية الاتجاهات التي لوحظت سابقاً في كل معيار من المعايير الثمانية، باستثناء معيارَين، هما: مستوى المعيشة والوصول إلى العدالة؛ لا سيّما تعويض المساكن التي تضررت أو دُمّرت خلال النزاع مع "داعش".

وتشير الاتجاهات الطوليّة إلى أن جائحة كورونا كان لها تأثير سلبي بشكل خاص على الحاجة إلى تغيير نمط استهلاك الأغذية وتخفيض النفقات. وعلى نحو متناسب، يبدو إن الضغط الاقتصادي الذي تسببت به جائحة كورونا وما نجم عنه من آثار على نفقات المعيشة اليومية، أدى إلى ازدياد حاجة الأسَر النازحة للحصول على تعويضات. وحيث أن عدد الأسَر النازحة التي قدمت طلبات للحصول على تعويضات كان راكداً في المرة الأولى، إلاّ أن تحولاً ملحوظاً حدث بشأن تصوّر النازحين للعدالة والتعويض.

ورغم أن تأثير جائحة كورونا شمل قطاعات الرعاية الصحية والاقتصاد والتعليم كما هي الحال في العديد من دول العالم، إلا أن أزمة النفط في العراق التي تزامنت مع الجائحة فاقمت من آثارها. إذ تراجع الاقتصاد النفطي بسبب انخفاض الطلب على النفط على الصعيد العالمي و"التزام الدول الأعضاء في أوبك بلَس بخفض الإنتاج، الأمر الذي أدى إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي للنفط بنسبة ١٧,٦٪"[٤] كذلك أدى حظر التجول والإغلاق إلى انكماش الاقتصاد غير النفطي بنسبة ٩٪، وكان قطاعا السياحة الدينية والخدمات الأكثر تضرراً. وإلى جانب انخفاض سعر الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي، ارتفعت أسعار السلع الأساسية في العراق بشكل كبير. وشهِد الاقتصاد العراقي بحسب البنك الدولي، أكبر انكماش في عام ٢٠٢٠ منذ عام ٢٠٠٣.[٥]

أثّر حظر التجوال والإغلاق الخانق للأنشطة الاقتصادية على الفقراء والنازحين أكثر من غيرهم، بسبب اعتماد هؤلاء على العمل غير الرسمي واليومي كمصدر رئيسي للدخل. وفي نيسان/ أبريل ٢٠٢١، كانت البطالة أعلى بأكثر من "١٠ نقاط مئوية من معدلاتها قبل الجائحة".[٦] ولم تقدم الحكومة سوى القليل من المساعدات من سلال غذائية وغيرها من السلع العينية. وما زالت معدلات الفقر عالية جداً في المناطق الجنوبية والشمالية من العراق. إذ كانت معدلات الفقر بين الأسَر النازحة في شمال العراق، أعلى من الأسَر غير النازحة بأكثر من ضعفين" علماً أن أعداد النازحين في المناطق الجنوبية أقل، لكن مستويات الفقر هناك أعلى قليلاً بشكل عام.[٧]

وبعد تسليط الضوء على النتائج الرئيسية للجولة السادسة، أضيفت إلى هذا التقرير أربعة أقسام أخرى. ويركز القسم الثاني من التقرير تحديداً على التوجهات السائدة بين النازحين الذين ما زالوا في نفس المنطقة التي نزحوا إليها أول مرة عند البدء بالدراسة في عام ٢٠١٦,[٨] وفي كل معيار من المعايير الثمانية، يعرض هذا القسم من التقرير، النتائج على مدى ستّ جولات من جمع البيانات الجارية (أو المتوقفة) في تحقيق الأسَر النازحة حلاً دائماً، مع إيلاء اهتمام خاص للتوجهات التي يمكن أن تتأثر سلباً بجائحة كورونا.

٣ منظمة الصحة العالمية، العراق،
https://covid19.who.int/region/emro/country/iq ،202120/9/

٤ البنك الدولي، جمهورية العراق، 157، نيسان/ أبريل 2021.
https://thedocs.worldbank.org/en/doc/866ae3150fd383da11ade2640546e17f-0280012021/original/6-mpo-sm21-iraq-irq-kcm2.pdf.

٥ نفس المصدر السابق

٦ نفس المصدر السابق

٧ البنك الدولي، "المرصد الاقتصادي العراقي: حماية الفئات الهشّة في زمن الجائحة: الدعوة إلى حوافز عاجلة وإصلاحات اقتصادية" خريف ٢٠٢٠، ص. ٢٠،
https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986154260/34749/.pdf

٨ يمكن تعميم النتائج المستخلصة من ١,٥٢٦ أسرة شملتها الدراسة على حوالي ٥٢,٠٠٠ أسرة ما زالت في حالة نزوح من العيّنة الأصلية للنازحين من الأنبار وبابل وبغداد وديالى وكركوك ونينوى وصلاح الدين (سبع محافظات أصل) نزحوا إلى إحدى المحافظات الأربع التي شملتها الدراسة: بغداد والبصرة وكركوك والسليمانية. يبلغ هامش الخطأ في النتائج المبلغ عنها في القسم الثاني ٢,٦ نقطة مئوية. وتتبعت الدراسة مجموعة فرعية من الأسَر التي انتقلت من منطقة إلى أخرى لكنها لم تعد إلى ديارها. وقد استبعد هؤلاء "المنتقلون" من هذا التقرير.

ثم يعرض القسم الثالث موجزاً للتقدم الذي أحرزته الأسَر العائدة إلى مناطقها الأصلية في الجولة السادسة نحو التوصل إلى حل دائم.[٩] وحيث أن جميع الأسَر لم تعُد في وقت واحد؛ ولاعتماد بعض المعايير على الوقت، يلخّص هذا القسم أين تقف الأمور بين كل معيار من المعايير الثمانية في الجولة السادسة فقط. وبالنظر مرة أخرى إلى النازحين الذين ما زالوا في مناطق النزوح، يركز القسم الرابع من هذا التقرير على آثار جائحة كورونا، ويتعمق في تصورات النازحين حول مدى تأثير الجائحة على الاقتصاد، والوصول إلى الرعاية الصحية، وتعليم الأطفال. ويختتم القسم الخامس هذا التقرير بتوصيات عامة بعد ستّ سنوات من جمع البيانات، وتقارير مأخوذة من "الوصول إلى حلول دائمة للنازحين في العراق".

النتائج الرئيسة من الجولة السادسة

- لم تشكل ثلاثة معايير من بين المعايير الثمانية، تحدياً مركزياً للنازحين خارج المخيمات الذين شملتهم الدراسة. فمنذ الجولة الأولى (آذار/ مارس، وأيار/ مايو ٢٠١٦) فقدت نسبة قليلة جداً من عائلات النازحين وثائقها الثبوتية (أقل من ٧٪) أو انفصلت عن العائلة (أقل من ٥٪) أو شاركت في الشؤون العامة (أقل من ٨٪).
- استوفت جميع أسَر النازحين تقريباً معياراً رابعاً هو السلامة والأمن، عند نزوحهم أول مرة. وبحلول الجولة السادسة (شباط/ فبراير - حزيران/ يونية ٢٠٢١) أبلغ ٩٩٪ من النازحين عن شعورهم بالأمان التام أو المعتدل منذ عامهم الأول في النزوح. إن شعور النازحين خارج المخيمات بالأمان، وعدم فقدانهم لوثائقهم الثبوتية أو قدرتهم على استبدالها، وعدم انفصالهم عن أسرهم، يعّد إنجازاً كبيراً للنازحين والمجتمع المضيف وللعراق أيضاً.
- منذ الجولة الثالثة (تموز/ يولية- أيلول/ سبتمبر ٢٠١٧) انخفضت بشكل كبير، نسبة الأسَر النازحة من حيث التمييز في الوصول إلى فرص العمل والسَكن وخدمات الأحوال المدنية والخدمات الصحية والتعليم، ووصلت إلى أدنى مستوياتها على الإطلاق في الجولة السادسة (شباط/ فبراير- حزيران/ يونية ٢٠٢١). ويدّل ذلك على أن النازحين صاروا يشهدون قبولاً أكبر في مجتمعاتهم مع مرور الوقت.
- ما تزال هناك تحديات تواجه النازحين في تلبية احتياجاتهم الأساسية ومستوى معيشتهم. ورغم أن أغلبية النازحين (٧٠٪) قادرون على تلبية احتياجاتهم الأساسية، إلاّ أنهم اضطروا إلى اعتماد وسيلة سلبية واحدة على الأقل للتكيّف، لا سيّما فيما يتعلق باستهلاك الغذاء. ويبدو أن هذا التغيّر في السلوك الغذائي مرتبط إلى حد كبير بالتداعيات الاقتصادية الناجمة عن الجائحة.
- في ضوء التحديات التي تواجه توفير الاحتياجات الأساسية، انخفض تقييم النازحين العام لمستوى معيشتهم للمرة الأولى منذ بداية الدراسة. ففي الجولة السادسة (شباط/ فبراير، وحزيران/ يونية ٢٠٢١)، أفاد عدد أكبر من النازحين إنهم أسوأ حالاً مما كانوا عليه قبل النزوح، مقارنة بالنسبة التي ذكرت نفس الشيء في الجولة الثانية (شباط/ فبراير، ونيسان/ أبريل ٢٠١٧).
- كما وردَ سابقاً في تقرير "الوصول إلى حلول دائمة للنازحين في العراق: ثلاث سنوات من النزوح"، ما زالت مجالات العمل حيوية بالنسبة للأسَر التي تعيش في حالة نزوح. إذ لوحظ في الجولة السادسة، إن معظم الأسَر تعمل في قطاع مختلف عن الذي كانت تعمل فيه خلال الجولة الأولى. وعلى الرغم من هذه المرونة على مستوى الأسَر، ما يزال العمل العشوائي مهيمناً على فرص عمل النازحين.
- حيث كان تلقي المساعدات أمراً جوهرياً للأسَر النازحة في السنوات القليلة الأولى من النزوح، أفادت نسبة أقل من ١٠٪ منهم بحصولهم على المساعدات في الجولة السادسة. كذلك تغيّر نوع المساعدات في الجولات اللاحقة، حيث أبلغ عدد أكبر من الأسَر عن حصولها على الغذاء والماء بدلاً من النقود والمواد غير الغذائية. ويتوافق هذا التغيّر مع مصدر تلك المساعدات، وهي: الجمعيات الخيرية المحلية، والأفراد، بدلاً من الحكومة أو المنظمات غير الحكومية.
- ما زال اقتراض المال أمراً حاسماً لبقاء الأسَر النازحة، وما زال الأقرباء المقربون للأسَر النازحة يتحملون عبء الدعم. ويفيد ما يقرب من ثلثي جميع الأسَر في الجولات من الثالثة إلى السادسة (تموز/ يوليه - أيلول/ سبتمبر ٢٠١٧ حتى شباط/ فبراير - حزيران/ يونية ٢٠٢١) أنهم اقترضوا أموالاً خلال العام الماضي. وحيث أن الأغلبية الساحقة قادرة على اقتراض المال، فإن أكثر من ٨٠٪ في الجولة السادسة تقترض من الأقارب أو الأصدقاء.
- النزوح خارج المخيمات، يعني تكاليف وأعباء إضافية للسَكن، وهو ما يمثل أحد أكبر الأعباء المالية للأسَر النازحة. فالإيجار كان يمثل حوالي ٢٥٪ من نفقاتهم الشهرية خلال الجولات الرابعة والخامسة والسادسة (آب/ أغسطس - تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٨ وفبراير/ شباط - يونية/ حزيران ٢٠٢١) وكان يحتل المرتبة الثانية بعد نفقات الغذاء.
- كلّما طالت مدة النزوح، أصبحت ظروف منازل النازحين أسوأ. الأمر الذي يجعل العودة أصعب بكثير. حيث أفادت الأسَر التي تسنى لها الذهاب لرؤية منازلها، أن منازلهم تضرّرت أو دُمّرت بشدّة، وبلغت تلك الحالات ذروتها بنسبة ٧٧٪ في الجولة السادسة (شباط/ فبراير- حزيران/ يونية ٢٠٢١) بعد أن كانت ٦٤٪ في الجولة الخامسة (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩ – كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٠).
- تغيرت أفكار الأسَر النازحة حول العدالة بشكل جذري مع مرور الوقت. وتحوّل اهتمامهم بضرورة محاكمة المجرمين كعامل أساسي لتحقيق العدالة، بحسب إفادتهم في الجولات السابقة، إلى عنصرين يتعلقان بخسائر النازحين، هما: التعويض عن الانتهاكات، واستعادة سبل العيش. إذ ارتفعت مع مرور الوقت، نسبة الأسَر التي ترى في التعويضات أهم جانب لتحقيق العدالة، من ٢٪ فقط في الجولة الثانية (شباط/ فبراير- نيسان/ أبريل ٢٠١٧) إلى ٣٣٪ في الجولة السادسة (شباط/ فبراير- حزيران/ يونية ٢٠٢١).
- كانت عملية التعويضات، كما تعرفها الأسَر النازحة كعنصر أساسي لتحقيق العدالة، بطيئة. فبينما قدمت ٥٨٪ من الأسَر النازحة في الجولة السادسة طلباتها للحصول على تعويض، ذكرت أربع أسَر من بين كل خمس أسَر (٧٩٪) قدمت طلبات إن طلباتها ما زالت معلقة. ولم يتلق التعويض سوى ٣٪ من الذين تقدموا بطلبات.

٩ "الوصول إلى حلول دائمة للنازحين في العراق"، عبارة عن دراسة استباقية غير مصممة، عندما أخذت عيّنة الدراسة، لكي تمثل العائدين في المستقبل. والنتائج المتعلقة بالعائدين تنطبق فقط على الأسَر التي أخذت منها عيّنات، ولا تمثل جميع العائدين في مناطق العودة.

القسم الثاني: النازحون في مناطق النزوح

التوجهات خلال ستّ سنوات، وفق كل معيار من معايير تحقيق الحلول الدائمة

المعيار الأول: السلامة والأمن

أفادت الغالبية العظمى من الأسَر النازحة (٩٩٪ في الجولة السادسة) أنها تشعر بالأمان التام أو المعتدل، مما يشير إلى أن السلامة مسألة بالغة الأهمية لبقاء النازحين في مناطقة النزوح. كما أفادت أغلب هذه النسبة في الجولة السادسة (شباط/فبراير - حزيران/يونية ٢٠٢١) بأنها تشعر بالأمان "التام" (٧٩٪). فيما لم يبلغ أحد في الجولة السادسة عن مواجهته لأي تهديد أمني، وذلك كما يتفق مع نتائج ما بعد النزوح من الجولات السابقة.

الشكل ١: هل تشعر أنت وأسرتك بالأمان في هذه المنطقة؟

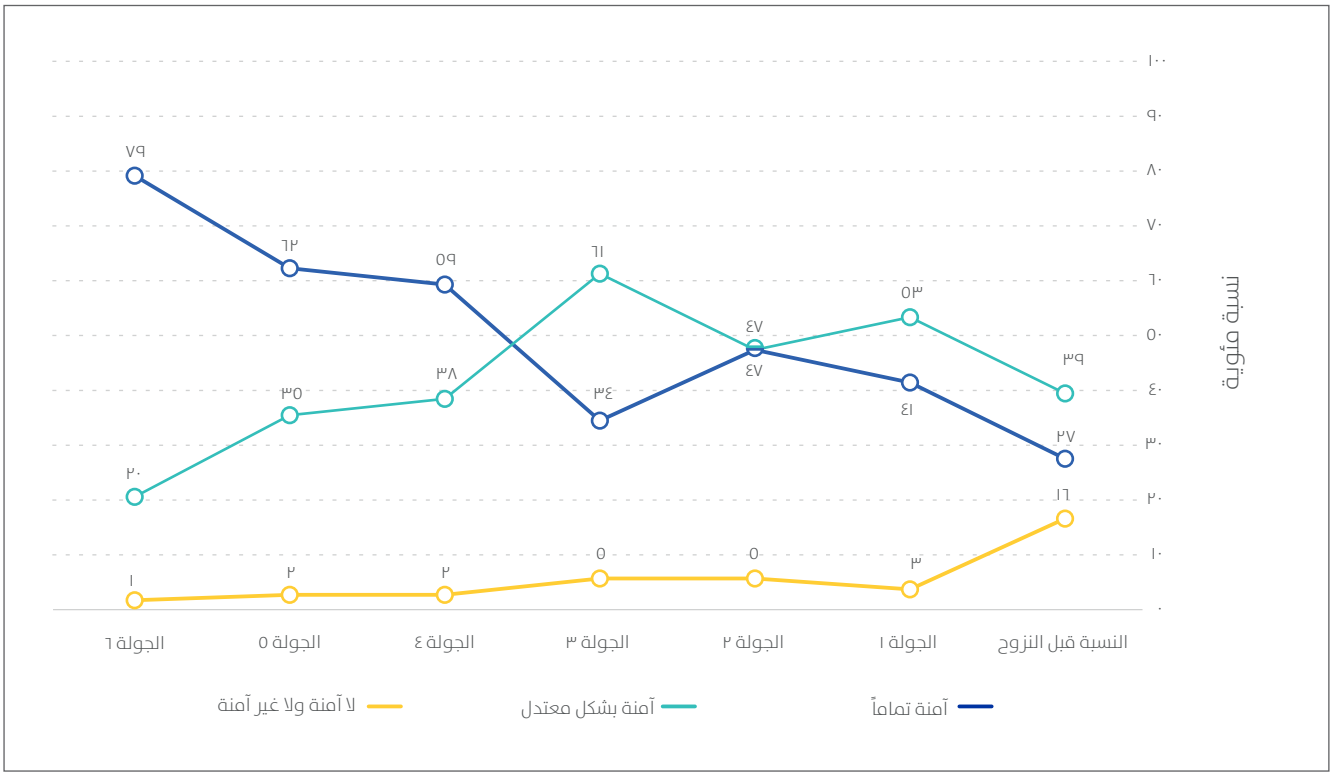

قال ربّ أسرة نازحة من بغداد تعيش حالياً في السليمانية: "هناك أمن جيد في المدينة. وأستطيع القول إن كل شخص فيها يستطيع ترك باب منزله مفتوحاً والنوم بأمان".

ويفيد معظم النازحين (٦٧٪) أنهم يشعرون بالأمان لأن المنطقة آمنة والمشاكل فيها قليلة جداً، إضافة إلى قبول المجتمع المضيف. وقد ارتفعت نسبة الأسَر التي تشعر بقبول المجتمع المضيف لها بمرور الزمن، لتصل إلى ٩٥٪ في الجولة السادسة (شباط/ فبراير - حزيران/ يونية ٢٠٢١). وفي الواقع، فإن نسبة الذين يشعرون بقبولهم من المجتمع المضيف قد ازدادت بشكل كبير من ١٤٪ فقط في الجولة الثانية (شباط/ فبراير-نيسان/ أبريل ٢٠١٧) إلى ٦٦٪ في الجولة السادسة.

الشكل ٣: هل تشعر أنت وأسرتك بقبول المجتمع المضيف في هذه المنطقة؟

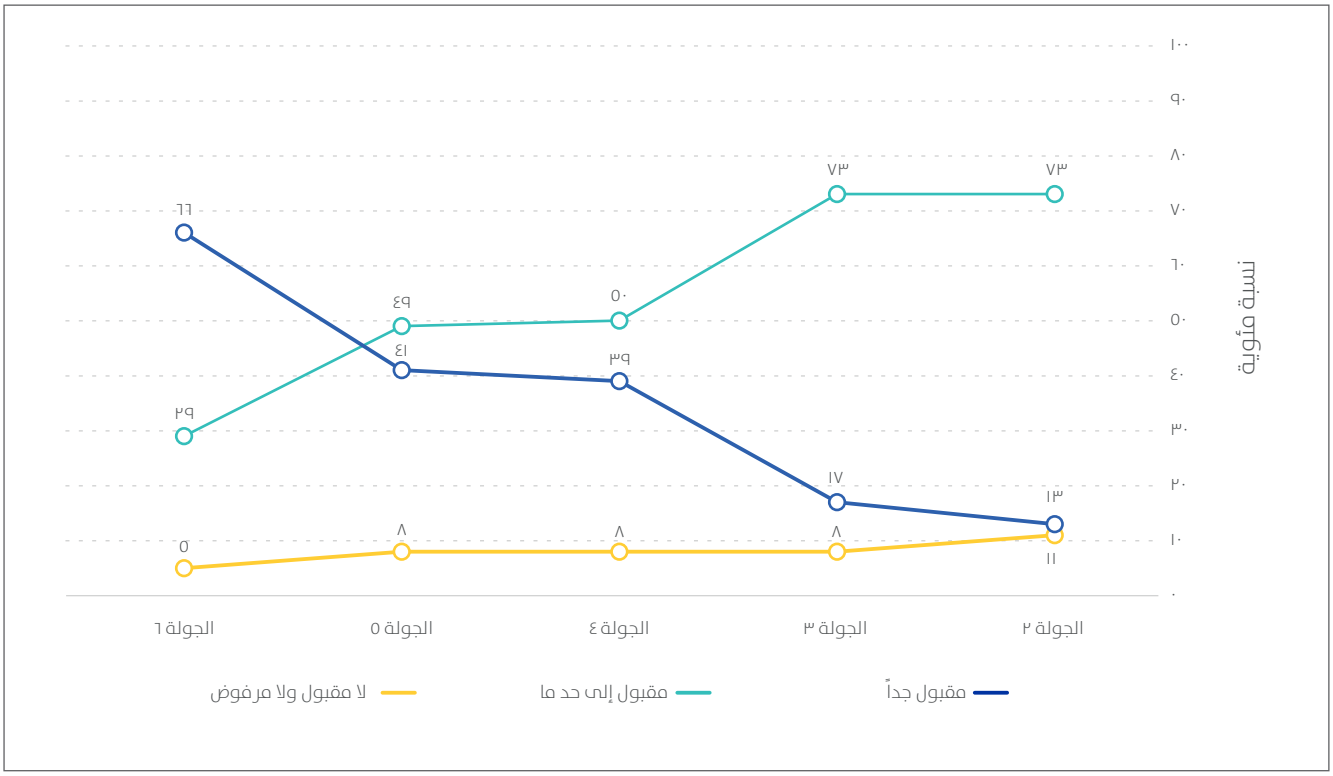

كثيراً ما يقارن النازحون شعورهم بالأمان مع ما يرونه أو يسمعونه عن مناطقهم الأصلية.

وصفَ ربٌّ أسرة نازحة من الأنبار تعيش في السليمانية حالة العائدين إلى مناطقهم الأصلية، قائلاً: "عاد الكثير من النازحين إلى محافظتي بغداد وصلاح الدين، إلا أنهم غادروها مرة أخرى بسبب الميليشيات. أنا لا أثق بالوضع الأمني [...] طالما هناك ميليشيات موجودة".

وقال رجل آخر عاد ثم انتقل مرة أخرى: "أعيش في أربيل كنازح لأنني لا أثق بالسلامة والأمن في جلولاء [محافظة ديالى]".

ويشير النازحون أيضاً إلى قدرة غالبيتهم على التنقل بحرية؛ إذ قال أكثر من ٩٠٪ إنهم يستطيعون التنقل بحرية، وذلك يتوافق أيضاً مع الجولة السادسة (شباط/ فبراير - حزيران/ يونية ٢٠٢١). ومن بين ٧٪ ممن قالوا إنهم لا يستطيعون التنقل بحرية في الجولة السادسة، أشار جميعهم إلى أن ذلك يعود إلى اجراءات الإغلاق والقيود المفروضة على الحركة بسبب جائحة كورونا.

الشكل ٤: القدرة على حريّة التنقل:
النسبة المئوية للأسَر النازحة التي قالت إنها تستطيع التنقل بحرية

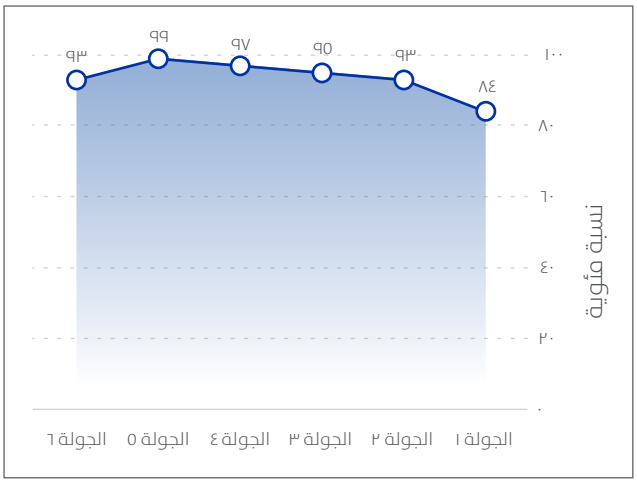

بشكل عام، لم تؤثر الجائحة على شعور النازحين بالسلامة والأمن. بل أفادت الأسَر النازحة بزيادة اندماجها في المجتمعات المحلية التي نزحت إليها بادىء الأمر.

المعيار الثاني: مستوى المعيشة

لم تعُد نسبة الأسَر النازحة التي أفادت بقدرتها على توفير احتياجاتها الأساسية إلى مستويات ما قبل النزوح. فمنذ الجولة الثانية (شباط/فبراير ونيسان/أبريل٢٠١٧) أفادت أكثر من ٧٠٪ من الأسَر النازحة بأنها قادرة على توفير السكَن والرعاية الصحية والتعليم والغذاء والماء. وعليه، يبدو أن الجائحة أثّرت حتى على الوسائل التي توفّر بواسطتها الأسَر احتياجاتها.

الشكل ٥: توفير الاحتياجات الأساسية: النسبة المئوية للأسَر النازحة التي قالت إنها قادرة على توفير الاحتياجات الأساسية

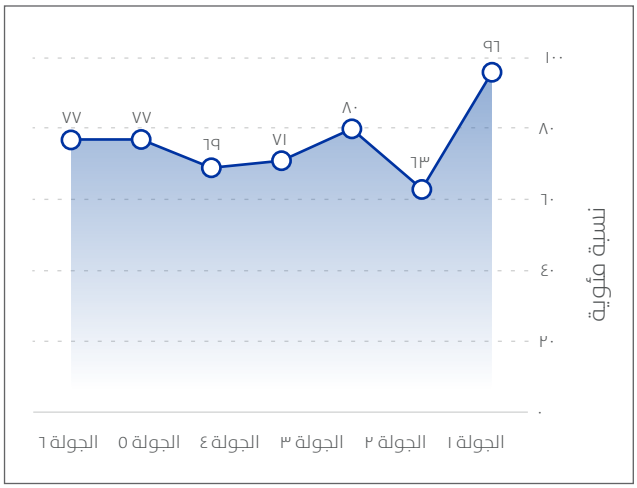

ربّ أسرة من الأنبار تعيش في البصرة: " يكمن التحدي في خفض رواتب الموظفين بسبب جائحة كورونا وعدم قدرة الناس على العمل وكسب ما يكفي من المال لتوفير احتياجاتهم اليومية. أنا واحد من آلاف الأشخاص الذين انقطعت رواتبهم. وعندما احتجنا المال، لم نتمكن حتى من الاقتراض لأن معظم الناس كانوا يعانون من نفس الأزمة. كان التحدي يتمثل في كيفية الحصول على المال وتوفير الغذاء للأطفال والأدوية لأبي وأمي".

لا تزال نسبة الأسَر التي تحتاج إلى اقتراض المال لتغطية نفقاتها تتراوح عند أقل من الثلث بقليل (٣٢٪) وهي أقلية ملحوظة. لكن هناك زيادة بمقدار ١١ ضعفاً في نسبة الأسَر التي قالت إنها بحاجة إلى تخفيض نفقاتها الإجمالية؛ حيث ارتفعت نسبتهم من ٤٪ فقط في الجولة الأولى (آذار/ مارس - أيار/ مايو ٢٠١٦) إلى ٤٥٪ في الجولة السادسة (شباط/فبراير - حزيران/يونية ٢٠٢١). وتنعكس هذه الحاجة إلى تقليص النفقات، في التغيّرات الحاصلة في النفقات الشهرية للأسَر مع مرور الوقت. إذ انخفض بين الجولتين الرابعة (آب/ أغسطس- تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٨) والجولة السادسة، المتوسط الإجمالي لنفقات النازحين الشهرية بنسبة ١٣٪ تقريباً من ٧٣١,٦١٢ دينار عراقي (٥٠٢ دولار أمريكي) إلى ٦٣٩,٣٨١ دينار عراقي (٤٣٩ دولار أمريكي).[١٠] وبشكل عام، ينفق النازحون مبالغ أقل على السكن والغذاء والنقل والرعاية الصحية والمدارس. وتتراوح هذه الانخفاضات بين ٥٪ مما تنفقه الأسَر على الغذاء، وبين ٢٣٪ مما تنفقه على الاحتياجات الطبية. وتزامن هذا الانخفاض في النفقات مع ارتفاع أسعار الأغذية والسلع (أنظر الاقتباسات أدناه). والنفقات الوحيدة التي زادت هي تكلفة الخدمات العامة، والتي ارتفعت بنسبة ١٩٪ من ٧٦,٨١٦ ديناراً (٥٣ دولاراً) إلى ٩١,٧٣٠ ديناراً (٦٣ دولاراً).

ابن أسرة من الرمادي، يعيش في البصرة: "ارتفاع الأسعار أثّر علينا كثيراً. فالمواد البسيطة التي كنا نشتريها في الماضي كزّيت الطهي مثلاً، تضاعفت أسعارها الآن. فبعد أن كنت أشتري هذه المادة بألف دينار عراقي (0.70 دولاراً أمريكياً) أصبحت أشتريها مقابل 2.500 دينار عراقي (دولاران أمريكيان). الحمد لله، يمكنني الاهتمام بشؤوني الخاصة؛ لكن هناك أشخاص تأثروا كثيراً بهذا الوضع، وهذا أصعب شيء واجهته في هذه الفترة، وتسبب لي بصعوبات مالية".

ربّ أسرة نازحة داخل كركوك: "لدينا دخل مستقر لكنه محدود. ارتفعت الأسعار بعد تخفيض البنك المركزي العراقي لسعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي، مما أثّر بشكل مباشر على السوق وعلى قدرة الناس الشرائية. فمعظم السلع الموجودة في الأسواق مستوردة؛ لذلك تتأثر أسعارها بسعر الصرف. فعلى سبيل المثال، اشتريت في الشهر الماضي ثلاجة بمبلغ 300,000 دينار (206 دولارات أمريكية) بعد أن كان سعرها 250,000 دينار عراقي قبل ارتفاع سعر الدولار (171 دولار أمريكي)"

الشكل ٦: الوسائل الرئيسة لتوفير الاحتياجات الأساسية[١]

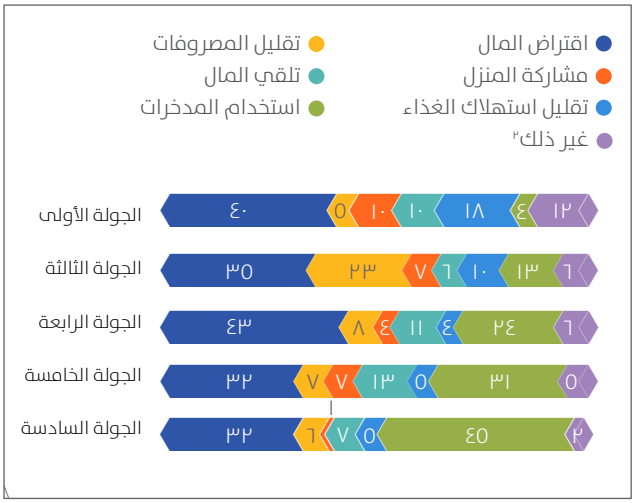

١. هذا السؤال لم يُطرَح في الجولة الثانية

٢. يشمل تشغيل الأطفال دون سن ١٦ عاماً، وعدم إرسال الأطفال إلى المدرسة، وتقليل الرعاية الطبية، وبيع الممتلكات

١٠ أسعار الصرف كما في 27 /2021/9 :
https://fiscal.treasury.gov/files/reports-statements/treasury-reporting-rates-exchange/treasury-reporting-rates-of-exchange-as-of-june-302021-.pdf

الشكل ٧: المصاريف الشهرية بمرور الزمن [1]

النفقات	الجولة الرابعة (بالدينار العراقي)		الجولة الخامسة (بالدينار العراقي)		الجولة السادسة (بالدينار العراقي)	
	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط
الطعام	٢٤٨,٨٩٢	٢٥٠,٠٠٠	٢٤٩,٣٦٤	٢٥٠,٠٠٠	٢٣٦,٩٥٨	٢٥٠,٠٠٠
السّكن	١٧٩,٦٨٩	١٥٠,٠٠٠	١٧٦,٦١٢	١٥٠,٠٠٠	١٦٩,٢٤٢	١٥٠,٠٠٠
الخدمات	٧٦,٨١٦	٥٠,٠٠٠	٩٣,١٨٨	١٠٠,٠٠٠	٩١,٧٣٠	٩٠,٠٠٠
النقل	٧٢,٢٤٠	٥٠,٠٠٠	٨٢,٦١٤	٧٥,٠٠٠	٥٣,٩١٧	٥٠,٠٠٠
الرعاية الطبية	٧٢,٩٠٢	٥٠,٠٠٠	٧٥,٥٥١	٦٠,٠٠٠	٥٦,٤٨٩	٥٠,٠٠٠
التعليم	٨١,٠٧٣	٥٠,٠٠٠	٦٣,٤٣٩	٦٠,٠٠٠	٣١,٠٤٥	٢٠,٠٠٠
المجموع	**٧٣١,٦١٢**	**٦٠٠,٠٠٠**	**٧٤٠,٧٦٨**	**٦٩٥,٠٠٠**	**٦٣٩,٣٨١**	**٦١٠,٠٠٠**

١. سعر الصرف خلال هذه الفترة الزمنية: ١,٠٠١ دينار يعادل ٠,٦٩ دولار

رغم إن انخفاض النسبة المئوية للنفقات الغذائية (٥٪) أقل مقارنة مع الانخفاضات الأخرى، إلاّ أن الأسَر النازحة تعاملت مع ذلك بتغيير نمط استهلاكها للغذاء. حيث أفادت ٨٢٪ من الأسَر أنها أصبحت تعتمد على أغذية أقل تفضيلاً وأقل كلفة بين يوم واحد وسبعة أيام في الأسبوع. وارتفعت نسبة الأسَر التي تفعل ذلك كل يوم أكثر من الضعف؛ من ١٣٪ في الجولة الخامسة (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩ – كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٠) إلى ٢٩٪ في الجولة السادسة (شباط/ فبراير- حزيران/ يونية ٢٠٢١). كذلك ارتفعت نسبة الأسَر التي أصبحت تقلل من كمية وجبات الطعام يومياً، من ٦٪ إلى ١٦٪، مقارنة بنسبة الأسَر التي أصبحت تفعل ذلك بعض الأيام فقط، من ١٧ إلى ٢٥٪. وتضطر ٢٢٪ من الأسَر إلى تقليل استهلاك أفرادها البالغين للطعام في يوم واحد من الأسبوع على الأقل، لتوفير الطعام للصغار؛ فيما يضطر ٣٤٪ إلى تقليل عدد وجبات الطعام التي يتناولونها يومياً (وكلتا النسبتين المئويتين ارتفعتا في الجولة السادسة من الجولة الخامسة). وتعزى بعض هذه السلوكيات إلى ارتفاع الأسعار.

ربّ أسرة نازحة داخل كركوك: "كان هناك تأثير سلبي لارتفاع الأسعار على المواطنين، لأن المواد الغذائية المتوفرة في الأسواق مستوردة، ولا أحد يستطيع منع نفسه عن الأكل والشرب. فعلى سبيل المثال، إذا كنت ترغب في شراء بعض البَيض للفطور، فالبَيض مستورد من تركيا، وكان سعر الكرتونة الواحدة (36 بيضة) 3.000 دينار (دولاران أمريكيان) أما الآن فسعرها 5.000 دينار (3 دولارات أمريكية)." "لا توجد بدائل أخرى. وإذا كنت ترغب في دعم المنتجات المحلية، فأسعارها أعلى".

الشكل ٨: تغيّر نمط استهلاك الغذاء بين الأسَر النازحة

تكرار الاضطرار إلى الاعتماد على الأطعمة الأقل تفضيلاً وكلفة			تكرار الاضطرار إلى الحدّ من كمية وجبات الطعام		
	الجولة الخامسة	الجولة السادسة		الجولة الخامسة	الجولة السادسة
كل يوم (٧ أيام)	١٣	٢٩	كل يوم (٧ أيام)	٦	١٦
معظم الأيام (٤-٦ أيام)	١٩	١٦	معظم الأيام (٤-٦ أيام)	٥	٣
بعض الأيام (١-٣ أيام)	٣٥	٣٧	بعض الأيام (١-٣ أيام)	١٧	٢٥
أبدا (٠ أيام)	٣٣	١٨	أبدا (٠ أيام)	٧٢	٥٦
تكرار الاضطرار إلى تقليل استهلاك الأفراد البالغين لأجل توفير الطعام للصغار			**تكرار الاضطرار إلى تقليل عدد الوجبات اليومية**		
	الجولة الخامسة	الجولة السادسة		الجولة الخامسة	الجولة السادسة
كل يوم (٧ أيام)	٢	٢	كل يوم (٧ أيام)	١	١١
معظم الأيام (٤-٦ أيام)	٣	٤	معظم الأيام (٤-٦ أيام)	٤	٤
بعض الأيام (١-٣ أيام)	٩	١٥	بعض الأيام (١-٣ أيام)	٨	١٨
أبدا (٠ أيام)	٨٦	٧٨	أبدا (٠ أيام)	٨٦	٦٦

تبيّن هذه النتائج ما الذي يجعل مستوى معيشة ٦٨٪ من الأسَر في الجولة السادسة (شباط/ فبراير - حزيران/ يونية ٢٠٢١) أسوأ مما كان عليه قبل النزوح. وما تزال هذه النسبة أفضل من نسبة ٨٥٪ من الأسَر التي قالت الشيء نفسه في الجولة الأولى (آذار/ مارس - أيار/ مايو ٢٠١٦) لكنها زيادة ملحوظة عن نسبة ٥٤٪ التي قالت ذلك في الجولة الخامسة (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩ - كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٠).

ولعلّ التغيّر في الطريقة التي تنظر بها الأسَر النازحة إلى مستوى معيشتها مقارنة بأفراد المجتمع المضيف، أكثر دلالة على ذلك. فبينما تراوحت نسبة الذين قالوا إن مستوى معيشتهم أسوأ من المجتمع المضيف بين ٤٥ و٥٦٪ في الجولات من الثالثة إلى الخامسة (تموز/ يولية- أيلول/ سبتمبر ٢٠١٧ وحتى تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩ – كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٠) في الجولة السادسة (شباط/ فبراير – حزيران/ يونية ٢٠٢١) ارتفعت النسبة بشكل كبير إلى ٧٠٪. أي ما يعادل النسبة التي قالت ذلك في الجولة الثانية (شباط/ فبراير – نيسان/ أبريل ٢٠١٧) أو يتجاوزها.

الشكل ٩: مستوى المعيشة الآن مقارنة بما كان عليه قبل النزوح

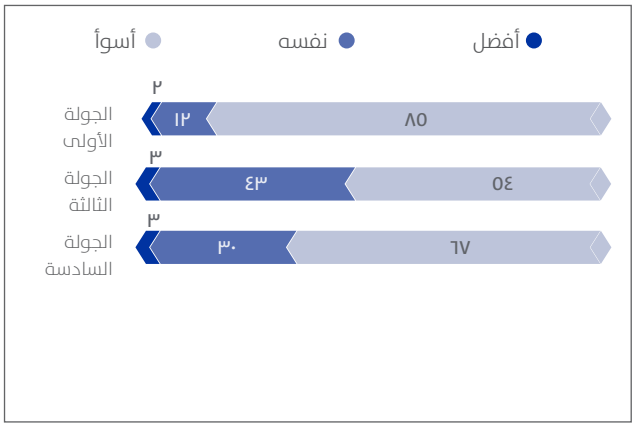

الشكل ١٠: مستوى المعيشة مقارنة بالمجتمع المضيف

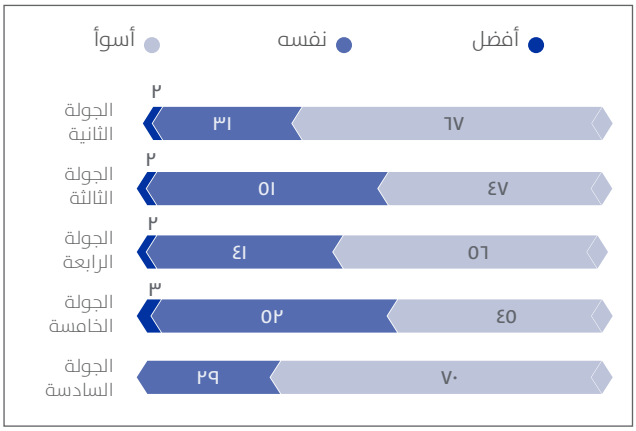

وعلى الرغم من هذه المصاعب الاقتصادية، فإن أعداد الأسَر التي أفادت أنها كانت محدودة الوصول أو مستبعدة في كثير من الأحيان من الوصول إلى فرص العمل والسَكن وخدمات الأحوال المدنية والخدمات الصحية والتعليم، هي في أدنى مستوى لها على الإطلاق. كما انخفضت بشكل خاص، نسبة الأسَر التي تتعرض للتمييز في الحصول على فرص العمل والسَكن بمقدار ٢٩٪ و١٦٪، على التوالي بين الجولتين الثالثة والسادسة (تموز/ يوليه - أيلول/ سبتمبر ٢٠١٧ وشباط/ فبراير - حزيران/ يونية ٢٠٢١).

وعلى هذا النحو، يبدو أن جائحة كورونا قد أعاقت التقدم المُحرَز نحو تحقيق مستوى معيشي متساوٍ، رغم انخفاض النسبة التي أفادت بتعرضها للتمييز في المعاملة.

الشكل ١١: الأسَر التي افادت أنها غالباً ما تتعرض للتمييز في الوصول إلى:

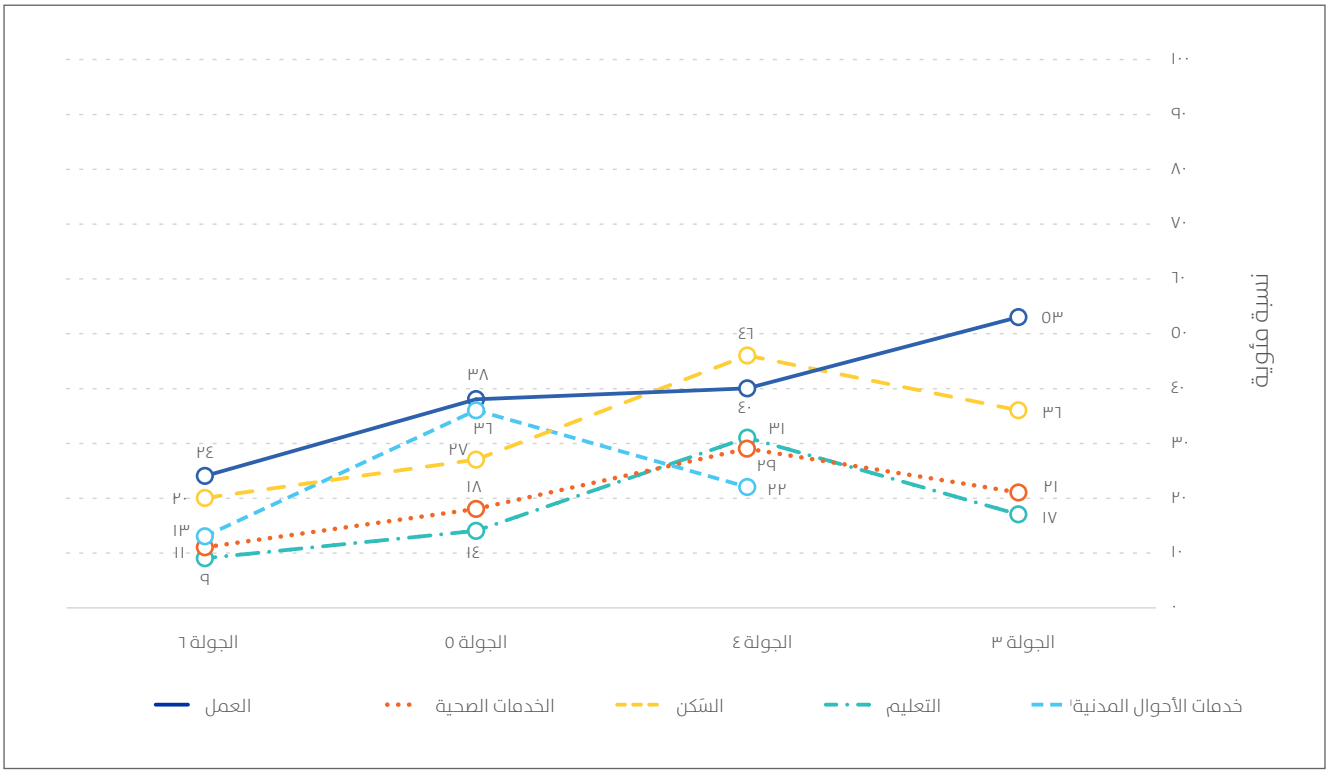

المعيار الثالث: سُبل العيش وفرص العمل

بشكل عام، تعّد قدرة النازحين على تأمين دخل لإعالة أسَرهم تحدياً، لاسيّما خلال جائحة كورونا. إذ أفادت ٧٩٪ من الأسَر بغض إن ربّ الأسرة هو أهم مصدر للمال، بغض النظر عن القطاع الذي يعمل فيه.

أسرة نازحة من الأنبار تعيش في بغداد: "التحدي الأكبر هو الأيام التي يُحظَر فيها التجوال، لأن ذلك يمنعني من توفير الاحتياجات الأساسية اللازمة لعملية الزراعة والحصاد، وغيرها. وإضافة إلى صعوبة التسويق وغير ذلك، كان هناك نقص في العوائد المالية، وانعدامها أحياناً. وقد سبب لي ذلك الكثير من التعب والإرهاق العقلي، وأثّر بشكل مباشر على عائلتي وجعل الأمور أكثر صعوبة مما كانت عليه. هذا فضلاً عن ارتفاع أسعار الغاز والمواد الغذائية ومعظم المستلزمات اليومية، بسبب ارتفاع سعر صرف الدولار. والأمّر من ذلك هو الخوف من المستقبل ومن المجهول".

بمرور الزمن، أظهر تقرير "الوصول إلى حلول دائمة للنازحين في العراق"، أن هناك تغيرّاً كبيراً فيما تقوم به الأسَر للحصول على المصدر الأهم من المال. وبالنسبة لثلاث أسَر من كل أربع أسَر (٧٧٪) يختلف المصدر في الجولة السادسة (شباط/ فبراير - حزيران/ يونية ٢٠٢١) عما كان عليه في الجولة الأولى (آذار/ مارس - أيار/ مايو ٢٠١٦). وما يزال العمل العشوائي هو القطاع المهيمن الذي يجد فيه النازحون فرص عمل: فقد قالت أغلبية الأسَر (٣٤٪) إنها تحصل على قوتها من هذا النوع من الأعمال.

الشكل ١٢: ما هو أهم مصدر للمال بالنسبة لأسرتك؟ *

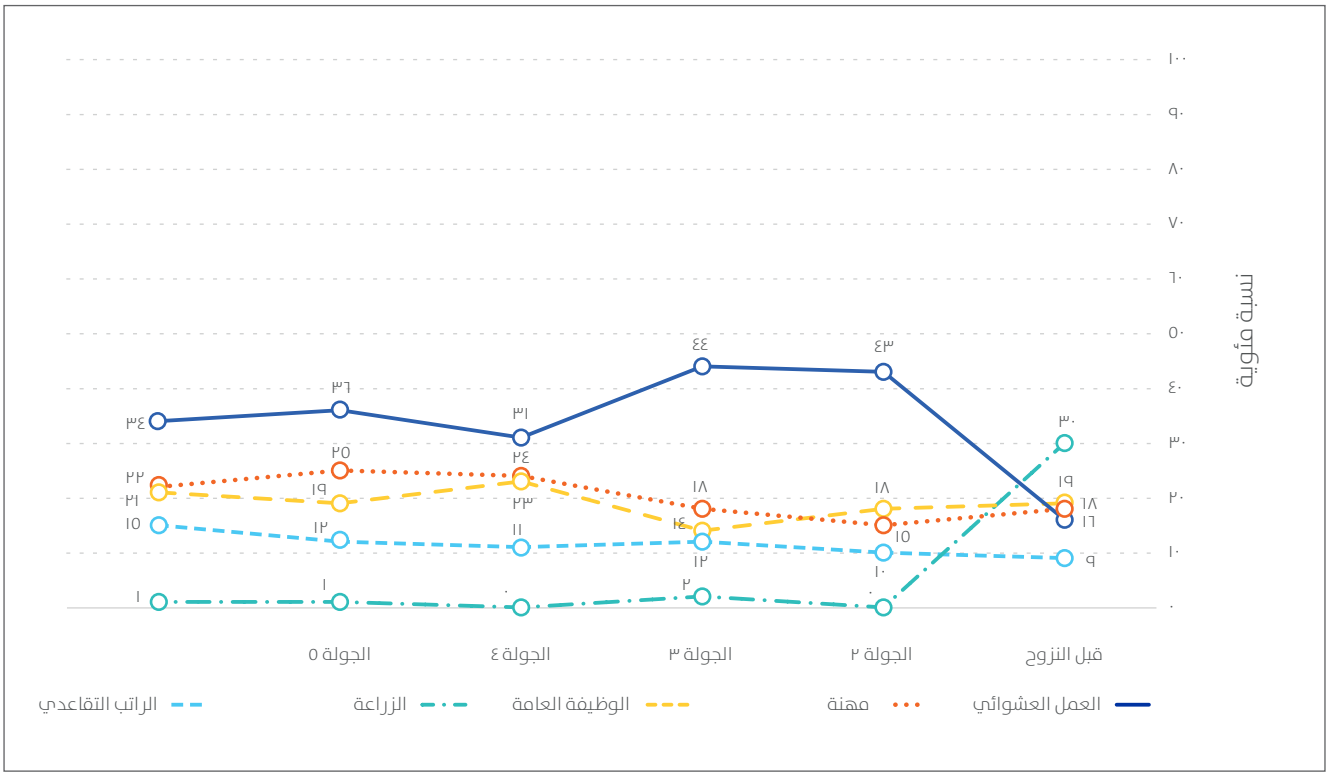

* في الجولة الأولى، كانت صياغة السؤال باللغة العربية هي "الدخل"، وفهم المستجيبون ذلك على أن المقصود هو راتب ثابت. وعليه، تم تغيير صياغة السؤال في الجولات اللاحقة إلى "المال".

اقتربت نسبة النازحين العاملين في قطاع الأعمال والقطاع العام، بل وتجاوزت نسبة أولئك الذين كانوا يعملون في تلك القطاعات قبل النزوح. مع ذلك، فإن الذين أفادوا أن مصدر دخلهم الرئيسي هو الأعمال التجارية والقطاع العام قبل النزوح، ليسوا جميعاً من نفس الأسَر التي ذكرت ذلك في الجولة السادسة (شباط/ فبراير - حزيران/ يونية ٢٠٢١).

ومن بين نسبة ١٩٪ التي كان مصدر دخلها الرئيسي قبل النزوح هو العمل في القطاع العام، ذكرت نسبة ٤١٪ فقط من الأسَر في الجولة السادسة (شباط/ فبراير - حزيران/ يونية ٢٠٢١) إن عملها في القطاع العام هو أهم مصدر مال للأسرة. وكذلك ذكرت ٣٨٪ الشيء نفسه في الجولة السادسة، من بين نسبة ١٨٪ التي كان مصدر دخلها من الأعمال التجارية قبل النزوح.

واضطرت الأسَر إلى أن تجد بدائل لمصدر الدخل بغض النظر عن القطاع الذي يأتي منه. ففي الجولة السادسة (شباط/ فبراير - حزيران/ يونية ٢٠٢١) ذكرَ ٧٥٪ أنهم استنفذوا كل مدخراتهم، بينما قال ٢٠٪ آخرون إنهم لم يكن لديهم أي مدخرات عندما نزحوا، واستمرت الأسَر اقتراض المال بدلاً من ذلك. وأفاد حوالي ثلثي الأسَر في الجولات من الثالثة إلى السادسة (تموز/ يوليه - أيلول/ سبتمبر ٢٠١٧، حتى شباط/ فبراير - حزيران/ يونية ٢٠٢١) أنهم اقترضوا مبالغ مالية في السنة السابقة. وحيث إن الأغلبية الساحقة قادرة على اقتراض المال، أظهرت الجولة السادسة، إن ٤٦٪ يقترضون من الأقارب و٣٦٪ من الأصدقاء. وهكذا، بدلاً من أن تتحمل الحكومة أو منظمات الإغاثة عبء تخفيف الضغط المالي عن النازحين، ما يزال هذا العبء يقع بالدرجة الأولى على عاتق أقارب وأصدقاء النازحين.

ربّة أسرة نازحة من صلاح الدين، تعيش في البصرة: "أقترض المال باستمرار من زوجة أخي ولأغراض مختلفة أحياناً، لأنني لا أملك دخلاً مالياً. اضطررت إلى الاقتراض من أجل توفير الطعام والشراب، ولكن آخر مبلغ من المال اقترضته كان من أجل استئجار هذه الغرفة وتأثيثها".

الشكل ١٣: الحاجة والقدرة على اقتراض المال بمرور الزمن

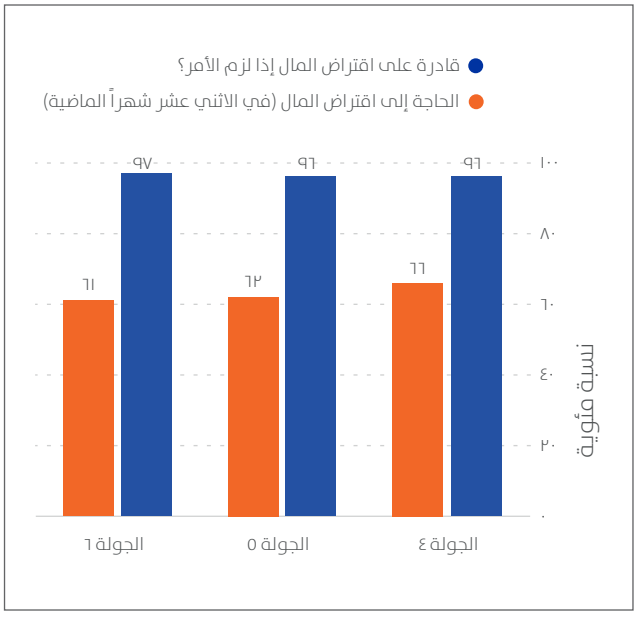

يعتبر تسديد الأموال المقترَضة مشكلة كبيرة ذات تداعيات طويلة الأمد على الأسَر النازحة. وفي الجولة السادسة (شباط/ فبراير - حزيران/ يونية ٢٠٢١) الأسَر التي قالت إنها اقترضت أموالا في مرحلة ما أثناء نزوحها، قال ٢٦٪ إنها سددت ديونها بالكامل في حين أن ٤١٪ منها بصدد تسديد ديونها. وقال ٢٧٪ إنهم لم يسددوا بعد. وتجدر الاشارة إلى أن الحاجة المستمرة للاقتراض تمكّن الأسَر من الاستمرار في الشعور بوطأة النزوح، حتى لو توصلت إلى حلٍّ دائم.

الشكل ١٤: إذا كنت قد اقترضت المال منذ ١ /٢٠١٤/١، هل تمكنت من تسديد القرض؟

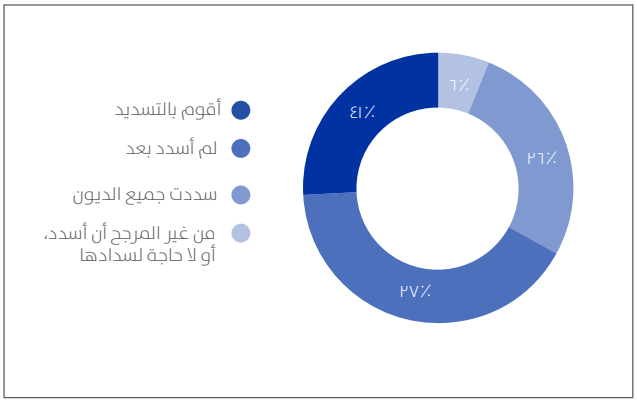

ومما يزيد من تعقيد هذه المشكلة، هو تزامنها مع انخفاض المساعدات الإنسانية. فحيث لعبت تلك المساعدات دوراً هاماً للأسَر النازحة في سنوات النزوح الأولى، لم يحصل عليها في السنوات الثلاث الماضية سوى عدد قليل من الأسَر النازحة. وذكرت نسبة قليلة تتراوح بين ٩٪ إلى ١٢٪ خلال الجولتين الخامسة والسادسة (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩ – كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٠ وشباط/ فبراير- حزيران/ يونية ٢٠٢١) إن المساعدات التي حصلوا عليها لم تكن ذات أهمية تُذكَر. ومن بين ١٢٪ ممن ما زالوا يتلقون المساعدات، أصبح تقديم المساعدات في الجولة السادسة يأتي من أشخاص أو منظمات غير حكومية، بعد أن كان يأتي من الحكومة المركزية والمحلية في الجولة الأولى (آذار/ مارس وأيار/ مايو ٢٠١٦)، فضلاً عن تغيّر نوع المساعدة ذاتها. وأفاد عدد أكبر من الأسَر أنهم يحصلون على الغذاء والماء بدلاً من المساعدات النقدية والمواد غير الغذائية.

ربّة أسرة من صلاح الدين تعيش في السليمانية: "لا توجد مساعدة سوى من وزارة الهجرة والمهجّرين، التي تقدّم لنا سلّة غذائية كل ثلاثة أو أربعة أشهر. علماً إن المواد الغذائية ليست من نوعية جيدة، وغالباً ما تكون منتهية الصلاحية".

الشكل ١٥: الأسَر النازحة التي تتلقى مساعدات إنسانية

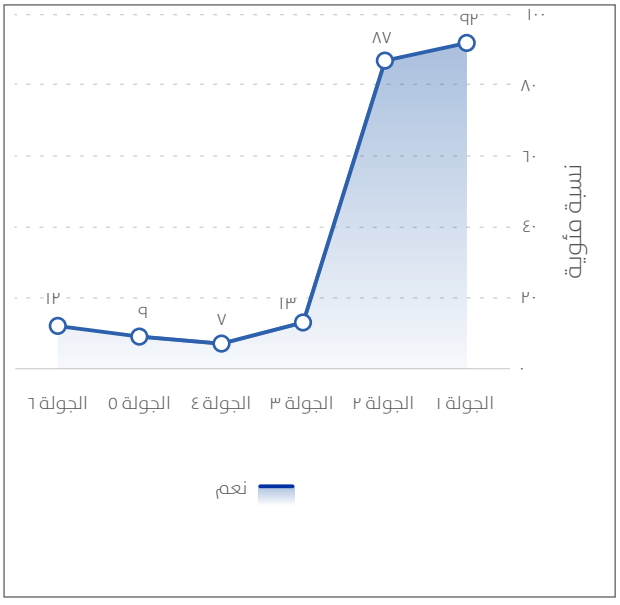

الشكل ١٦: الجهة التي تقدّم مساعدات انسانية

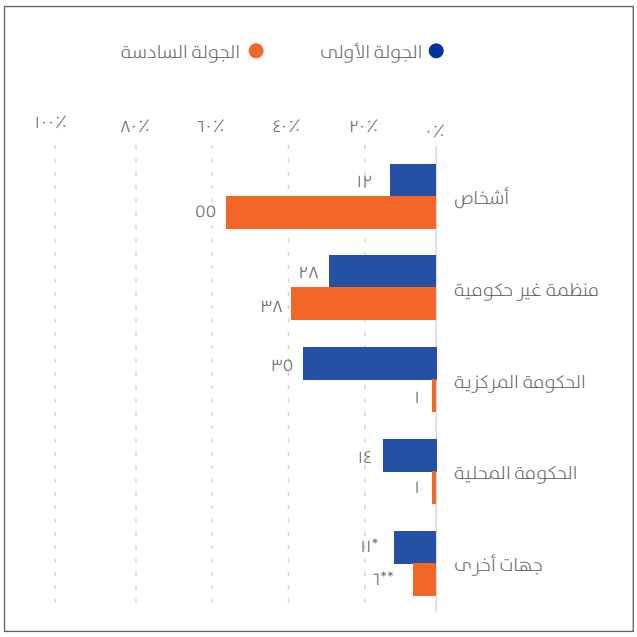

*تشمل ٢٪ منظمات دينية و٩٪ مصادر أخرى.
** تشمل ٥٪ منظمات دينية و١٪ مصادر أخرى.

الشكل ١٧: نوع المعونة التي تتلقاها الأسَر النازحة

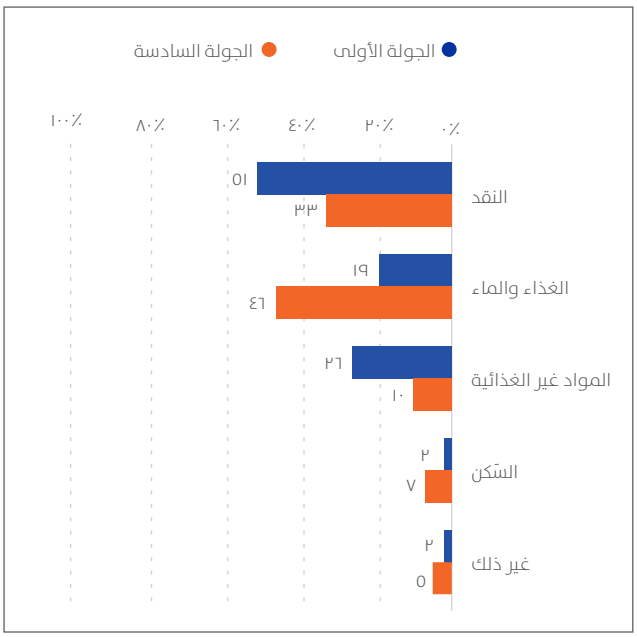

خلاصة القول إن جائحة كورونا لم تؤثر كثيراً على أنواع سبُل عيش النازحين، أو على المصادر التي تتمّم الدخل الآتي من العمل. ومن جهة أخرى، لم تتغيّر توجهات النازحين الملاحَظة سابقاً فيما يتعلق بحركة الوظائف، واقتراض المال، وممّن يقترضون، وانخفاض المساعدات.

المعيار الرابع: السكَن والأرض والممتلكات

يمثل السّكن في حالة النزوح أحد أكبر الأعباء المالية على الأسَر النازحة: فبين الجولتين الرابعة والسادسة (آب/ أغسطس – تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٨ وشباط/ فبراير – حزيران/ يونية ٢٠٢١) كان السّكن يمثل نحو ٢٥٪ من النفقات الشهرية للأسَر النازحة، وكان أحد أعلى التكاليف بعد الغذاء. من جهة أخرى، وحيث كان عدد قليل من الأسَر قد اشتروا منازل في المناطق التي نزحوا اليها، فإن الغالبية العظمى (حوالي ٨٠٪) في جميع الجولات كانوا يستأجرون. ومن بين ٨٦٪ من الأسَر المستأجرة في الجولة السادسة (شباط/ فبراير - حزيران/ يونية ٢٠٢١) كان ٩٧٪ منهم يدفعون الأجرة بأنفسهم. ويقول عدد قليل جداً (٥٪ في الجولة السادسة) إنهم استبعدوا من الحصول على سَكن في منطقة النزوح.

الشكل ١٨: نوع المأوى في منطقة النزوح

	قبل النزوح	الجولة الأولى ٪	الجولة الثانية ٪	الجولة الثالثة ٪	الجولة الرابعة ٪	الجولة الخامسة ٪	الجولة السادسة ٪
منزل مُلك[١]	٨٠	٤	٦	٦	١٥	١٣	١١
منزل مستأجَر[١]	١٧	٨٠	٧٩	٨١	٨١	٨٤	٨٦
مستضاف	١	٦	٥	٨	٢	١	١
غير ذلك[٢]	٢	١٠	١٠	٦	٢	٢	٢

١. مع أفراد الأسرة أو مع أقارب.

٢. تشمل المخيمات أو المباني أو المساكن غير المكتملة أو المباني الدينية أو المؤسسات أو الفنادق أو الموتيلات أو المدارس أو المباني الحكومية الأخرى.

الشكل ١٩: هل تعرضت شخصياً أو تعرّض أحد أفراد أسرتك إلى إقصاء من الخدمات أو الحصول على سَكن منذ نزوحك؟

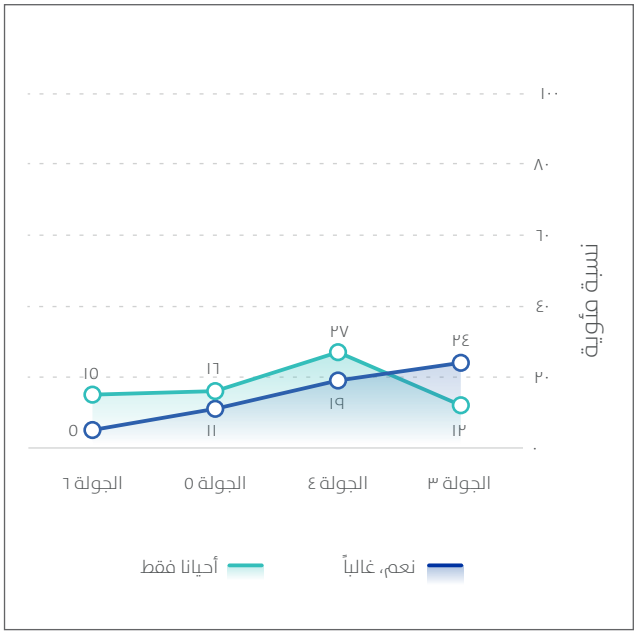

ورغم أن نوعية المساكن التي تمكن النازحون من الحصول عليها لم تكن مناسبة دائماً، إلا أن بعضهم تمكن من تحسين أوضاعه:

ربّة أسرة نازحة داخل كركوك: "كنت أعيش في منزل صغير يتكون من غرفتين، وممّر استخدمته كمطبخ، وساحة صغيرة. وكانت الأجرة 250,000 دينار عراقي (171 دولاراً أمريكياً) وكان منزلاً عفناً ومليئاً بالحشرات والفئران. فانتقلنا إلى منزل يتكون من طابق واحد، ويقع في مجمّع لكن مساحته أكبر. ويتكون من غرفتي نوم وغرفة معيشة ومطبخ كبير وساحة واسعة. نحن مرتاحون هنا. يحتفظ المالك بغرفة لنفسه في المنزل لاستخدامها كمخزن. على الرغم من ذلك، أفتقد منطقتي القديمة وجيراني الذين كانوا يساعدونني كثيراً".

ربّ أسرة نازحة من ديالى، يعيش في بغداد: "أعيش حالياً في شقة صغيرة مستأجرة بمبلغ 600 ألف دينار (412 دولاراً أمريكياً) لا تكفي عائلتي بأكملها، لكن علينا أن نعيش فيها لأن أجرتها مناسبة. فيما مضى، كان لدينا منزل كبير يكفي العائلة. لم يكن مريحاً، لكنه كان كافياً لنا. كما أن الحيّ السابق كان مزدحماً وغير آمن من الناحية الصحية بسبب العدد الكبير من الأهالي وانتشار جائحة كورونا، حيث إن معظم الأهالي لم يكونوا ملتزمين بالتعليمات الصحية، كارتداء الكمامات والتباعد الاجتماعي. وعليه، قررت الأسرة الانتقال إلى منطقة أنظف وأقل زحاماً. نحن نعيش الآن في حيّ الجامعة، وهو حيّ جيّد في كل شيء. فهو حيّ أنيق، وسكانه أنيقون أيضاً، متعلمون وعلى درجة من الوعي".

يعتبر النازحون توفّر السَكن أهم شرط لعودتهم إلى مناطقهم الأصلية. وفي الجولة السادسة (شباط/ فبراير - حزيران/ يونية ٢٠٢١) بلغت نسبة النازحين الذين قالوا ذلك ٥٠٪، متجاوزة نسبة (٢٢٪) التي أشارت إلى وجود حالة أمنية جيدة، وهو ما ذُكِر سابقا باعتباره أهم شرط للعودة. بل إن ٥٥٪ من الأسَر النازحة تعتبر ظروف السلامة في مناطقها الأصلية حالياً، آمنة تماماً أو معتدلة. مع ذلك، ما يزال السَكن عاملاً أساسياً من العوامل التي تجعل غالبية النازحين يشعرون أنهم نازحون.

ربّ أسرة من ديالى: "أعيش في وحدة مستأجرة في السليمانية. كان لديّ منزل في بابل، لكنّه مدمّر بالكامل. أرى نفسي شخصاً بلا مأوى، لأنني لا أملك منزلاً ومضطر للاستئجار رغم أن وضعي المالي صعب جداً. منزلي في بابل كان كبيراً وكان مُلكي".

تمثّل حالة ممتلكات النازحين في مناطقهم الأصلية عائقاً أمام عودتهم إلى ديارهم. إذ قال أكثر من ٧٠٪ من النازحين في الجولة الرابعة (آب/ أغسطس - تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٨) والجولات التالية، إنهم يستطيعون الوصول إلى منازلهم. ولكن مع مرور الوقت وبعد معرفتهم بحالة منازلهم، أفاد النازحون بشكل متزايد أن منازلهم تضرّرت أو دُمّرت بشدّة، وبلغت النسبة ٧٧٪ في الجولة السادسة (شباط/ فبراير- حزيران/ يونية ٢٠٢١) بزيادة كبيرة على الجولة الخامسة أيضاً (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩ – كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٠) حيث ذكرَ ٦٤٪ نفس الشيء. وحدث تغيّر متناسب في الذين يذكرون إن منازلهم تضررت جزئياً فقط، مما يشير إلى أنه كلما غابوا أكثر عن ديارهم، ساءت ظروف منازلهم.

إحدى أفراد أسرة من الموصل، تعيش في السليمانية: "زرتُ قريتنا ووجدتُ منزلنا على حاله، ولم يلحق به ضرر كبير. مع ذلك، وجدت النوافذ والأبواب مكسورة، وجاء لصوص إلى المنزل ودمّروا تأسيساته الكهربائية".

الشكل ٢٠: الأسَر النازحة القادرة على الوصول إلى ممتلكاتها في محافظة الأصل

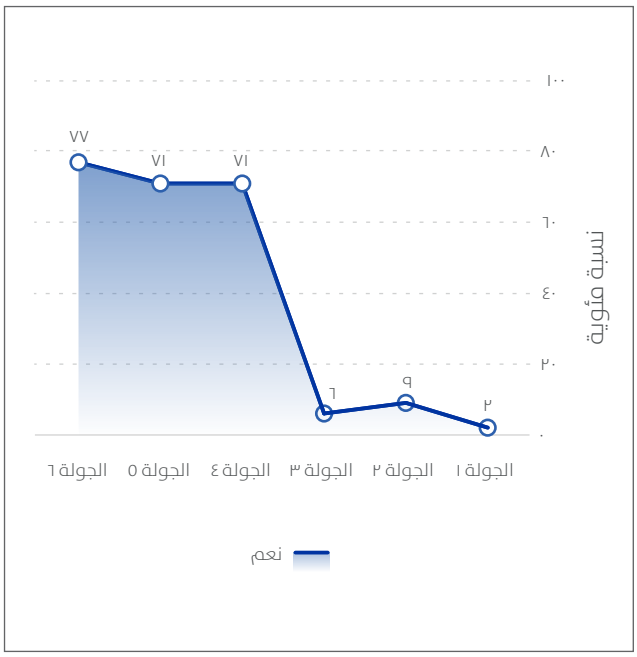

الشكل ٢١: حالة العقار في محافظة الأصل؟

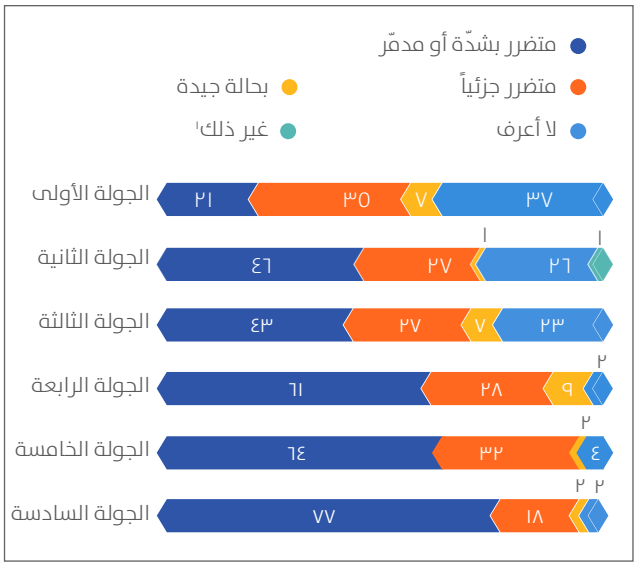

١. هذه الفئة غير مطلوبة في الجولات الأولى والرابعة والخامسة والسادسة. وكانت النسبة في الجولة الثالثة ٠٪

المعايير الخامس والسادس والسابع: الوثائق الثبوتية الشخصية وغيرها، انفصال الأسرة ولمّ الشمل، والمشاركة في الشؤون العامة

بشكل عام، وبعد أكثر من خمس سنوات من النزوح، لم يعُد لدى معظم النازحين خارج المخيمات مشاكل في استبدال الوثائق الثبوتية الرسمية أو في لمّ الشمل. وكما كان الحال في الجولات السابقة، فقدت أقليت صغيرة جداً من الأسَر النازحة على مرّ الزمن أي وثائق شخصية. ومن بين نسبة ٢٪ التي فقدت تلك الوثائق في الجولة السادسة (شباط/ فبراير - حزيران/ يونية ٢٠٢١) استطاع ٦٢٪ منهم استبدال جميع تلك الوثائق أو بعضها.

من جهة أخرى، أفاد عدد قليل جداً من الأسَر النازحة التي تعيش في حالة نزوح أن أفرادها المقرّبين انفصلوا عنهم لمدة تزيد على ثلاثة أشهر. وفي الجولة السادسة (شباط/ فبراير - حزيران/ يونية ٢٠٢١) قالت الغالبية العظمى (٨٠٪) من بين ٤٪ انفصلوا خلال الاثني عشر شهراً الماضية إنهم لا يعتزمون لمّ شملهم. وأشارت جولات سابقة من البيانات إلى أن عدم وجود نيّة في لمّ الشمل يُعزى إلى وجود تنقلات بسبب الزواج أو متابعة الدراسة.

وكانت نسبة المشاركة في الحياة المدنية غير الأسَرية، كالنوادي والمجموعات منخفضة، وما زالت منخفضة.

الشكل ٢٢: الأسَر النازحة التي فقدت وثائقها الثبوتية

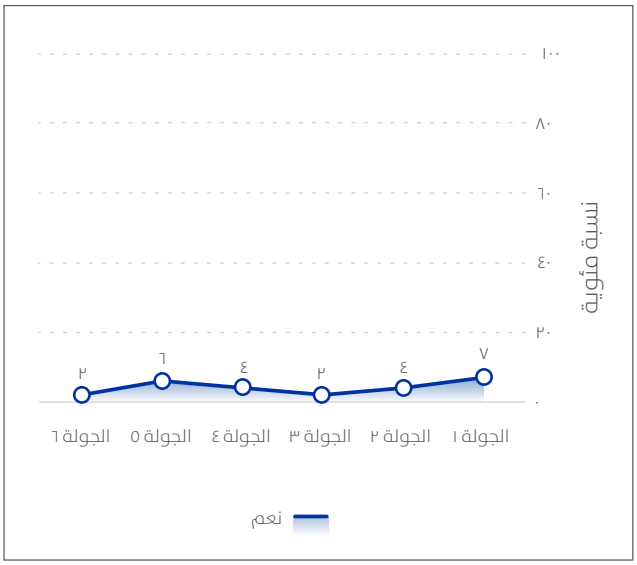

الشكل ٢٣: الأسَر النازحة التي انفصل أفرادها المقرّبون خلال الاثني عشر شهراً الماضية

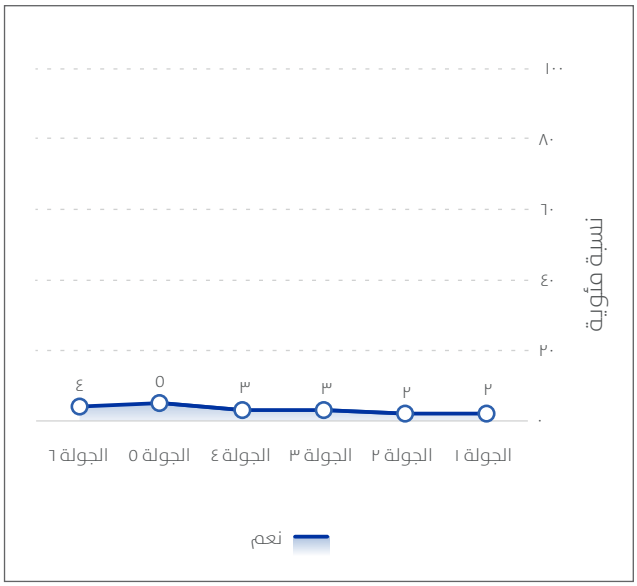

الشكل ٢٤: الأسَر النازحة التي شاركت في الحياة المدنية

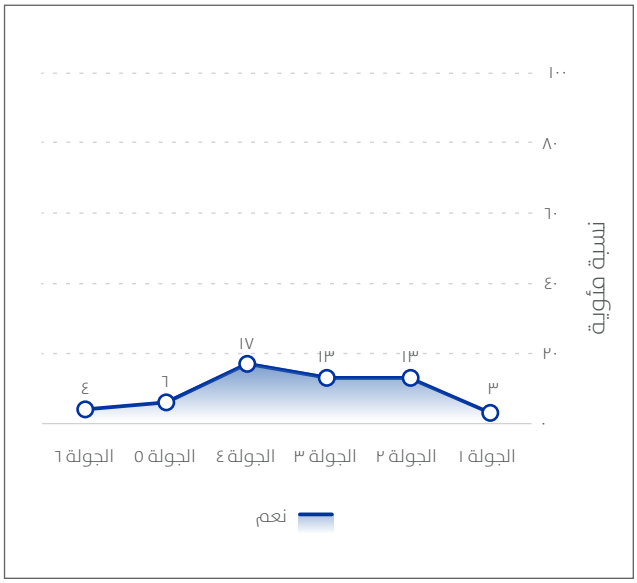

ربّة أسرة من الأنبار، تعيش في البصرة: "أولاً، نحن خائفون من العودة القسرية. ثانياً، نعاني من مشكلة عدم إصدار بطاقة الإقامة وبطاقة الناخب في البصرة، والتي تعتبر من أهم الوثائق الثبوتية اللازمة لإجراء أي معاملة، وأهمها إصدار بطاقة هوية لإبني البالغ 17 عاماً، إذ نواجه مشكلة في إصدارها لأن والده وأنا لا نملك بطاقة الناخب وبطاقة الإقامة في البصرة. لذلك، لا يمكنه الذهاب إلى أماكن بعيدة خوفاً من نقاط التفتيش. والسلطات المعنيّة في البصرة لا تقبل طلبنا بإصدار بطاقة هوية، لأننا من أهالي الفلوجة، كما إن السلطات في الفلوجة لا تصدر لنا هويات لأننا ما زلنا نازحين، ولا يحق لنا إصدارها إلاّ بعد إغلاق ملف النزوح في البصرة والعودة إلى الفلوجة".

ربّ أسرة من بابل، تعيش في بغداد: "التحدي الأصعب منذ بداية الجائحة وحتى الآن، كان عند فرض الإغلاق التام. فنحن عمال بأجر يومي، وعلينا أن نعمل يومياً لكيَ نوفّر احتياجاتنا المعيشية كالماء والغذاء وغير ذلك. ونحن نضطر إلى العمل حتى في أيام الجمعة عندما تكون الطرق مغلقة ولا يستطيع المواطنون الخروج. ولذلك تأثير سلبي علينا؛ ونتوسل إلى الحكومة لإعادة النظر في هذا القرار، أو استثناء أولئك الذين يعملون يومياً على الأقل ".

المعيار الثامن: الوصول إلى العدالة

كان التعويض عن المساكن المتضرّرة والمدمّرة في مقدمة ما تعنيه "العدالة" بالنسبة للنازحين. فبين الجولتين الثانية والخامسة (شباط/ فبراير- نيسان/ أبريل ٢٠١٧ وتشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩ – كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٠) أفادت أغلبية النازحين أن محاسبة المجرمين تعتبر أهم جانب من جوانب تحقيق العدالة. ولأول مرة في الجولة السادسة (شباط/ فبراير - حزيران/يونية ٢٠٢١) ارتفعت نسبة الأسَر التي أفادت إن التعويض هو أهم جانب من جوانب تحقيق العدالة، من ٢٪ فقط في الجولة الثانية إلى ٣٣٪. وأصبحت لجان التعويض، التي لم تكن ذات أهمية كبيرة في الماضي للنازحين، في مرتبة المحاكم العادية من حيث الأهمية، وأصبح النازحون ينظرون إليها كوسيلة مفضلة لتحقيق العدالة. ويتمثل جزء من أهمية التعويض بالنسبة للأسَر النازحة، في تيسير عودتها إلى الديار، لا سيّما الأسَر التي كانت تعمل في الزراعة سابقاً.

ربّ أسرة من الموصل، تعيش في البصرة: "لدي نيّة أن أعود إلى الموصل في الصيف القادم. وأريد أن أعمل في الزراعة، فلقد سئمنا من العمل بأجر يومي وأطفالي يطلبون مني العودة إلى الأرض وزراعتها. أفكر في الأمر حالياً وأحتاج إلى أن أبيع منزلي في البصرة لإعادة بناء منزلي في الموصل. فكرة العودة تعتمد على بيع المنزل وعلى الوضع الأمني والاقتصادي في الموصل".

الشكل ٢٥: ما هو أهم جانب لتحقيق العدالة لأسرتك؟

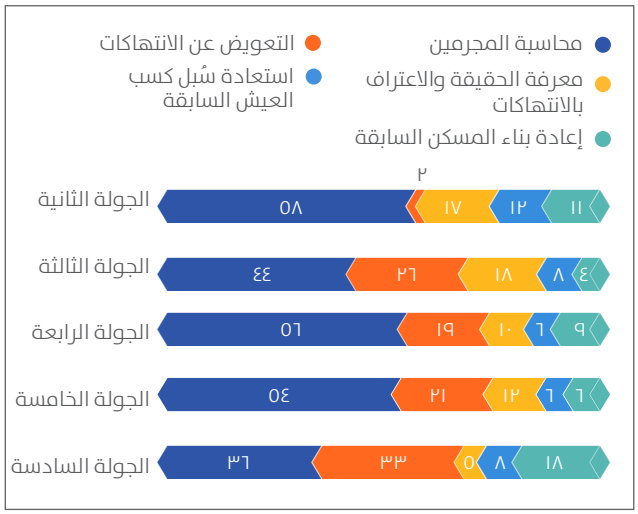

الشكل ٢٦: ما هي أفضل وسيلة لتحقيق العدالة؟

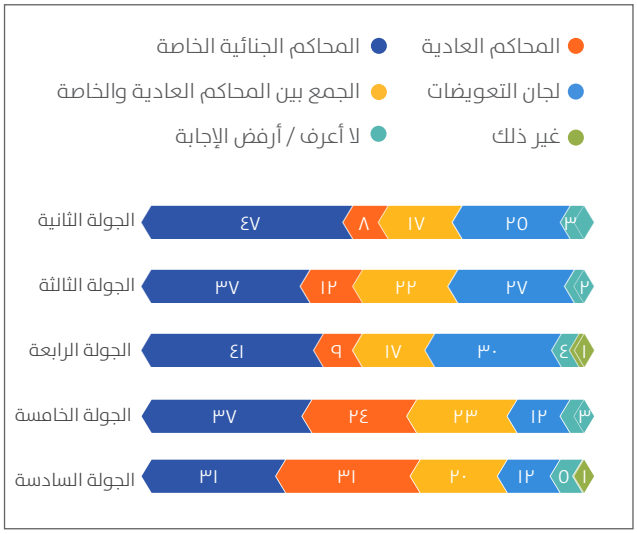

ومع تزايد أهمية التعويضات بالنسبة للنازحين، ازدادت أيضاً نسبة من يعرفون بها وبدأوا في تقديم طلبات للحصول عليها. وازدادت نسبة النازحين الذين أصبحوا على علم بلجان التعويضات أكثر من ثمانية أضعاف على مدى السنوات الستّ الماضية، لتصل إلى ٨٨٪ في الجولة السادسة (شباط/ فبراير- حزيران/ يونية ٢٠٢١) بعد أن كانت ١٠٪ فقط في الجولة الأولى (آذار/ مارس- أيار/ مايو ٢٠١٦). كما ارتفعت بشكل كبير بين الجولتين الثالثة والرابعة (تموز/ يولية - أيلول/ سبتمبر ٢٠١٧ وآب/ أغسطس- تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٨) نسبة أسَر النازحين الذين أبلغوا عن تقديم طلبات للحصول على تعويض؛ لكنها بقيت ثابتة نسبياً منذ ذلك الحين عند أقل من ٦٠٪ بقليل. ومن بين ٥٨٪ من الأسَر النازحة التي قالت إنها قدمت طلبات للحصول على تعويضات في عام ٢٠٢١، فعلت الغالبية العظمى (٩٣٪) ذلك قبل أكثر من ١٢ شهراً، أي قبل جائحة كورونا. ولم يفعل ذلك سوى ٦٪ قبل سبعة أشهر إلى عشرة أشهر من بدء الجولة السادسة (شباط/ فبراير - حزيران/ يونية ٢٠٢١).

الشكل ٢٧: طلبات التعويض عن الممتلكات المدمرة أو التالفة

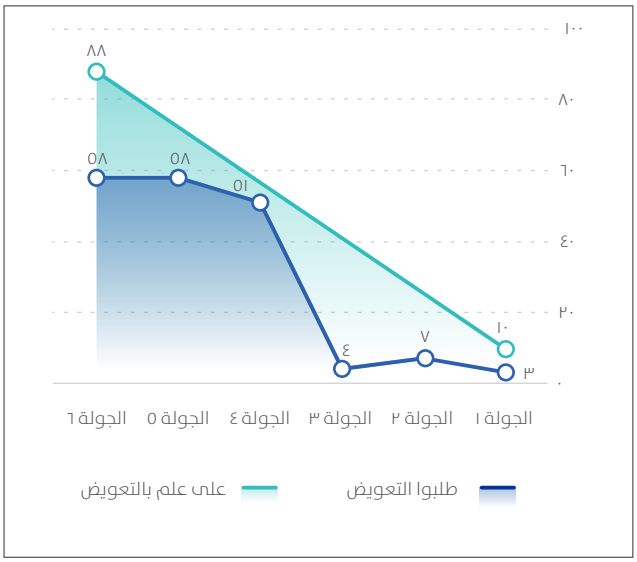

ومع رکود نسبة الأسَر النازحة التي قدمت طلبات للحصول على تعويضات، كانت عملية التعويض نفسها بطيئة. حيث ذكرت أربع أسَر من كل خمس أسَر (٧٩٪) إن طلباتها ما زالت معلّقة. بينما ارتفعت نسبة الذين تم قبول طلباتهم بمقدار خمس نقاط مئوية (١٤٪) بين الجولتين الخامسة والسادسة (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩ – كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٠ وشباط/ فبراير – حزيران/ يونية ٢٠٢١). وقال ٣٪ فقط منهم إنهم حصلوا على التعويض.

الشكل ٢٨: حالة الطلب

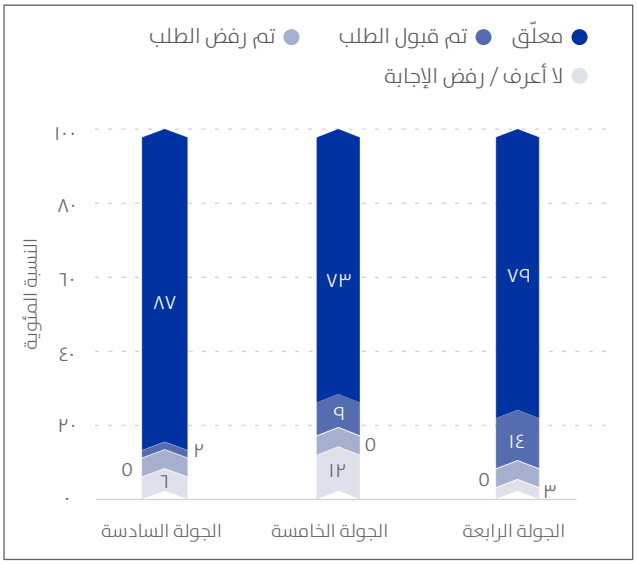

مع ذلك، فإن التعويض وحده؛ وإن كان يعتبر أهم جوانب تحقيق العدالة للأشخاص النازحين، ضروري بشكل فردي لكنه لا يكفي لذلك. ومن جهة أخرى يبدو أن مفهوم "التعويض" يتسّع ليشمل أيضاً استعادة الخدمات العامة، وليس الممتلكات الشخصية فقط:

ربّ أسرة من صلاح الدين، يعيش في كركوك: "لم يتغير شيء، لأن ممتلكاتي دُمِّرت بالكامل منذ التحرير. لم أتمكن من تجديد وإصلاح بيتي. أنتظر من الحكومة أن تعوضني لكي أتمكن من إصلاح منزلي والعودة إلى منطقتي. مع ذلك، تفتقر منطقتي إلى الخدمات الأساسية، كإمدادات مياه الشرب والكهرباء، فضلاً عن عدم وجود فرص عمل. كل هذه الأسباب تمنعني من العودة".

القسم الثالث: أخذ عيّنات من العائدين

الحياة في محافظات الأصل عام ٢٠٢١

تجربة العائدين

في الجولة السادسة (شباط/ فبراير - حزيران/ يونية ٢٠٢١) بلغت نسبة الأسَر التي أخذت منها عيّنات، والتي عادت إلى مناطقها الأصلية: ٤١٪، أو ١,٣٣٨ أسرة من أصل ٣,٢٥٧ أسرة شاركت في دراسة "الوصول إلى حلول دائمة للنازحين في العراق". وعادت جميع هذه الأسَر العائدة تقريباً (٩١٪) إلى نفس الحيّ الذي كانت تعيش فيه قبل النزوح؛ حيث أبلغ ٧٥٪ منهم عن عودتهم إلى أعمالهم السابقة قبل النزوح. وذكرت الأسَر العائدة أن الأسباب الرئيسية التي دفعتهم للعودة هي أسعار المنازل الأفضل والأرخص (٣٧٪) والرغبة في الانضمام إلى أقاربهم (٣١٪). وتعتزم الأغلبية الساحقة (٨٩٪) أن تبقى حيث تعيش الآن بعد ثلاث سنوات من نزوحها؛ مشيرين إلى أن أهم متطلبات البقاء هي فرص العمل (٣٩٪) والطُرق (٢٢٪) والكهرباء (١٠٪). فيما يلي نبذة عن النتائج المستخلصة من العيّنة بالنسبة إلى كل معيار من معايير اللجنة المشتركة الدائمة بين الوكالات.

المعيار الأول: السلامة والأمن

في الجولة السادسة (شباط/ فبراير - حزيران/ يونية ٢٠٢١) أفادت الغالبية العظمى (٩٢٪) من العائدين عن شعورهم بالأمان التام أو المعتدل، بينما أفاد ١٪ فقط من العائدين عن وجود تهديدات أمنيّة. واعتبر العائدون أن العامل الرئيس لشعورهم بالأمان في مناطقهم هو وجود قوات أمن أو شرطة تحافظ على سلامة المنطقة (٥٠٪) في حين أفاد ٣٦٪ من العائدين أن السبب الرئيس هو أنها منطقة مسالمة ذات مجتمع ودود.

ربّ أسرة من الموصل: "أشعر بالأمان بنسبة 80% وذلك لعدم وجود حوادث أو تهديدات أمنيّة. رغم أن معظم أهالي هذا الحيّ تربطهم علاقات، لكننا نعاني بين فترة وأخرى من غارات تشنّها قوات الأمن المسؤولة عن الحيّ. فعلى سبيل المثال، هناك اجراءات أمنيّة لتدقيق الأسلحة غير المرخّصة، لكن عندما يتعلق الأمر بالنقل والمواصلات نتيجة للإغلاق المفروض، تجد اختلافاً في أسلوب تعامل قوات الأمن مع أهالي الأرياف والمدن. ففي الأرياف، الاجراءات صارمة للغاية رغم أن معظمنا مزارعون ونحتاج إلى وسائل النقل لبيع محاصيلنا. لذلك، نواجه صعوبات في عبور نقاط التفتيش ونتوقف عندها ساعات طويلة".

ربّ أسرة من الأنبار: "نعم، نشعر بالأمان التام والحمد لله لأن الحيّ هادئ والأهالي مسالمون ولا توجد مشاكل في المنطقة، إضافة إلى وجود قوات الأمنيّة من الجيش والشرطة التي تحافظ على الأمن والساهرة على حمايتنا".

ربّ أسرة من ديالى: "لكيّ أكون صادقاً، لا أشعر بالأمان بسبب محدودية الأمن في القرية. فقبل دقائق من لقائنا، كانت هناك مروحيّة في القرية. واجراءات السلامة في المنطقة غير متّسقة، كما أن عناصر "داعش" موجودون في جميع أنحاء القرية. أخطط للعودة إلى السليمانية بعد شهرين أو ثلاثة أشهر".

ويشعر العائدون إلى حد كبير بأنهم مقبولون في مجتمعاتهم المحلية، حيث أجاب ٩٧٪ منهم أنهم يشعرون بقبول كبير أو متوسط، ولا يشعر أي عائد بأنه مرفوض من المجتمع. وذكرت نسبة (٤١٪) من العائدين إنهم غير قادرين على التنقل بحرّية في مناطقهم، ويعزو جميعهم تقريباً ذلك إلى اجراءات الإغلاق التي فرضتها الحكومة بسبب جائحة كورونا.

المعيار الثاني: مستوى المعيشة

في الجولة السادسة (شباط/ فبراير - حزيران/ يونية ٢٠٢١) لوحظ إن ٥٥٪ من العائدين يرون أن مستوى معيشتهم لا يختلف عن الآخرين في منطقتهم، في حين قال ٣٧٪ أن وضعهم أسوأ. وأفاد أكثر من ٨٠٪ من العائدين في الجولة السادسة بأنهم يستطيعون تلبية احتياجاتهم الأساسية. أما العائدون خلال الجولات الثلاث الماضية (منذ أواخر ٢٠١٧ أو ٢٠١٨) فكانت نسبتهم أعلى (٨٤٪) من حيث قدرتهم على تلبية احتياجاتهم، مقارنة بنسبة ٧٢٪ من العائدين في الجولتين الماضيتين (منذ أواخر ٢٠١٨ أو٢٠١٩) و٧٩٪ من الذين أصبحوا عائدين في الجولة السادسة (منذ عام ٢٠٢٠ أو أوائل عام ٢٠٢١). وقال العائدون إن الاستراتيجيات الرئيسية التي استخدموها لتلبية الاحتياجات الأساسية هي اقتراض المال (٤٣٪) وخفض النفقات الأخرى (٣٣٪). إضافة إلى ذلك، أفادت نسبة ٧٤٪ من الأسَر العائدة أنهم يأكلون أطعمة أقل تفضيلاً وأقل تكلفة مرّة واحدة على الأقل في الأيام السبعة الأولى. كما أفادت نفس النسبة أنهم يضطرون إلى شراء الطعام بالآجل مرّة واحدة على الأقل في الأيام السبعة الأولى.

ربّ أسرة عادت إلى ديالى في الجولة السادسة: "الوضع الاقتصادي المعيشي صعب للغاية. نعمل أنا وإبني في بيع الحلويات من الصباح حتى المساء من أجل توفير دخلٍ كافٍ لدفع أجرة الدار وقوتنا اليومي. الظروف المعيشية للأسرة لا تختلف عن الحالة العامة في هذا البلد، وهي تسير من سيء إلى أسوأ سنة بعد سنة. للأسف هذا هو واقع الحال والواقع الذي لا نملك إلاّ أن نقبل به، حتى لو متنا من الجوع".

ربّة أسرة تعيش في كركوك: "أصبحت أحوالنا المعيشية في غاية السوء بعد عودتنا. فقبل أن نعود، كانت المنظمات تزورنا وتقدم لنا المساعدة. بعد العودة، لم نعُد نرى أي شيء من المنظمات، وانخفضت فرص العمل بشكل كبير. ليس لدينا معونة من الرعاية الاجتماعية، ولا دخل كافٍ للعائلة. وبعد وفاة زوجي، قدّم لي إخوتي وأقاربي المباشرون في ديالى جميع أنواع المساعدة، مثل الطعام والملابس لأطفالي. كانوا يأتون بسياراتهم إلى منزلي محمّلين بالحاجات المنزلية الضرورية، لأنهم يعرفون أنني لا أستطيع الحصول على دخل مناسب".

في المتوسط، أنفقت الأسَر العائدة خلال الجولات الرابعة والخامسة والسادسة (آب/ أغسطس-تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٨ وتشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩ – كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٠ وشباط/ فبراير-حزيران/ يونية ٢٠٢١) على الأجرة والرعاية الطبية والمدرسة مبالغ أقل من العائدين

الآخرين؛ وأكثر قليلاً على الغذاء والمواصلات. مع ذلك، لا يوجد ارتباط واضح بين مدّة العودة ونفقات الأسرة: فبالنسبة لخمسة من أنواع الإنفاق الستّة، أنفق العائدون خلال الجولتين الماضيتين، أكثر وأحياناً أقل من العائدين خلال الجولات الثلاث الماضية، ومن العائدين خلال الجولة السادسة فقط. فعلى سبيل المثال، أنفقت أقدم وأحدث مجموعات العائدين حوالي ٨٣,٠٠٠ دينار عراقي (٥٧ دولاراً) على الخدمات العامة، مقابل ٦٨,٠٠٠ دينار عراقي (٤٧ دولاراً) للمجموعة الوسطى من العائدين.

مصاريف العائدين الذين تم أخذ عيّنات منهم حسب مدّة عودتهم (بالدينار العراقي)[1]

العائدون في:	الإيجار	الخدمات	الغذاء	المواصلات	الرعاية الطبية	المدارس
الجولات الرابعة والخامسة والسادسة	١٨,٠٦٨	٨٢,٤٦١	٢٨١,٠٠٨	٥٨,٢٣٢	٤٩,٩٠٨	٣١,٩٧٩
الجولتان الخامسة والسادسة	٣٥,٠٤٤	٦٨,٣٠٣	٢٧٧,٢٤٣	٤٧,٠٣٩	٥٥,٤١٨	٤٠,٣٧٧
الجولة السادسة	٢٨,٩٨٤	٨٣,٧٤٦	٢٦٦,٩٨٩	٥٧,١٤٧	٥١,٣٢٤	٣٧,٨٨١

١. سعر صرف الدينار خلال هذه الفترة الزمنية: ١,٠٠٠ دينار يعادل ٠,٦٩ دولار

تفيد التقارير إن عدداً قليلاً من العائدين في الجولة السادسة (شباط/ فبراير- حزيران/ يونية ٢٠٢١) تم إقصاؤهم من فرص الحصول على عمل أو الخدمات. وأفادت النسبة الأكبر (٨٪) إنهم تعرضوا للتمييز في بحثهم عن عمل؛ في حين أفاد ٣ إلى ٤٪ فقط إنهم تعرضوا للتمييز في الحصول على الخدمات المدنية أو الخدمات الصحية أو التعليم.

ربّ أسرة عادت إلى الموصل خلال الجولة الرابعة: "كان التحدي الأكبر الذي واجهنا هو ارتفاع الأسعار. إذ بدأت أسعار المواد الغذائية ترتفع بشكل ملحوظ، وكذلك أسعار الدواء الذي احتاجه لنفسي. كان ذلك صعباً عليّ، خاصة أنني لا أستطيع العمل، وراتب الرعاية الذي أحصل عليه لا يتجاوز 120 ألف دينار عراقي (82 دولاراً أمريكياً). أبنائي يساعدوني أحياناً، ويعينوني على توفير احتياجاتي".

المعيار الثالث: سُبل العيش وفرص العمل

لوحظَ في الجولة السادسة (شباط/ فبراير - يونية/حزيران ٢٠٢١) أن العائدون يعملون في المقام الأول في الأعمال العشوائية (٣٤٪) وفي القطاع العام (٣١٪). وذكرت ٨٤٪ من الأسَر العائدة، إن ربّ الأسرة هو أهم مصدر للحصول على المال. وهناك عدد قليل جداً من الأسَر العائدة في الجولة السادسة (٧٪) لديها مدخرات؛ فيما تحتاج ٧٠٪ من الأسَر العائدة إلى اقتراض المال، وجميعهم تقريباً يقترضون من الأقارب (٥٨٪) والأصدقاء (٢٧٪). ولم يقترض سوى ١٪ منهم من المصارف أو مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة. ومن بين الذين اقترضوا، سدّد ٧٥٪ منهم ديونهم أو ينوون تسديدها. وأفاد ٦٪ فقط من العائدين في الجولة السادسة بأنهم يتلقون المساعدات الإنسانية؛ وإن مقدّمو الخدمات الرئيسيون هم إما أفراد أو منظمات غير حكومية محلية أو دولية، حيث ذكرَ العائدون المستفيدون أنهم حصلوا على الغذاء والماء (٥١٪) ومبالغ نقدية (٢٩٪).

ابن بالغ لأسرة تعيش في بغداد: " تأثير الجائحة على عملي كان كبيراً. فبعد أن كنت أعمل حوالي 15 يوماً في الشهر، أصبحت أعمل سبعة أيام فقط في أفضل الظروف بسبب أزمة كورونا. كان دخلي يتراوح بين 250,000 إلى 300,000 دينار (بين 171 و206 دولار أمريكي) أما الآن فيتراوح بين 50,000 إلى 150,000 دينار (بين 34 و102 دولار أمريكي) لأن الناس ليسوا على استعداد للبناء، خوفاً من حدوث أزمة اقتصادية. هذا الدخل لا يكفي لتغطية نفقات عائلتي. وللتعويض عن النقص، اضطررت للعمل في أرض صغيرة مساحتها نصف دونم [500 متر مربع] أزرع فيها بعض الخضروات للمنزل، فذلك يعيننا قليلاً في تلبية احتياجات الأسرة".

ربّ أسرة عادت إلى الأنبار: "التحدي الأكبر بالنسبة لنا هو نقص العمل بسبب كورونا والإغلاق التام. نعمل أنا وأخي بأجر يومي. وهناك العديد من الناس مثلنا يعملون كعمال بأجور يومية. أتقاضى 15 ألف دينار عراقي في اليوم (10 دولارات أمريكية). وفي اليوم الذي لا أعمل فيه، لا أحصل على أجر. وعند فرض الإغلاق التام، لا يمكننا الذهاب إلى العمل باستمرار، فكيف سأكسب قوت يومي؟ وتزامن مع هذا النقص في العمل ارتفاع أسعار السلع والمواد. على سبيل المثال، ارتفع سعر حفاضات الأطفال من 5.000 إلى 6.000 دينار (3 إلى 4 دولارات أمريكية) وسعر زيت الطهي من 1.000 إلى 2.000 دينار (0.70 إلى 1.40 دولار أمريكي) وكذلك الحال بالنسبة للعديد من المواد الأخرى، وخاصة الطعام. نحن بالكاد نستطيع توفير غذائنا واحتياجاتنا الأساسية، وقد استمرت هذه المشكلة حتى بعد نهاية الإغلاق. وبقيت الأسعار على حالها ولم تعُد إلى ما كانت عليه في السابق. أصحاب المتاجر يرفعون الأسعار، ولا أحد يحاسبهم على ذلك. الفقراء فقط هم المتضررون".

المعيار الرابع: السَكَن والأرض والممتلكات

يعيش معظم العائدين (٧٥٪) في الجولة السادسة (شباط/ فبراير - حزيران/ يونية ٢٠٢١) في منازل مملوكة لها؛ في حين يعيش ١٩٪ منهم في مساكن مستأجرة. وفي المتوسط، ينفق العائدون ٢٢,٥٦٨ ديناراً عراقياً (١٥ دولاراً) شهرياً على الإيجار والسَكن. ويقول ٩٦٪ من العائدين الذين كانوا يملكون ممتلكات قبل النزوح، إنهم ما زالوا قادرين على الوصول إلى ممتلكاتهم. مع ذلك، فإن ٨٤٪ من العائدين قالوا إن ممتلكاتهم إما تضرّرت جزئياً أو بشدّة أو دُمّرت (تجدر الإشارة إلى أن هذه الممتلكات قد لا تكون نفس المكان الذي يعيشون فيه حالياً).

ربّ أسرة تعيش في الموصل: "كما تعلمون، عندما عدنا إلى الموصل وجدنا منازلنا مُدمّرة ولم يبق منها شيء نتيجة للانفجارات والمعارك التي وقعت بالقرب منها، فاضطررنا إلى اقتراض المال لإعادة بنائها وترميمها. غالباً ما أقترض من والدي أو أمي أو أحد إخوتي أو المقرّبين مني. الحمد لله لم يطالبني ولم يضغط عليّ أحد منهم لتسديد ما بذمّتي، لكني مستمر بتسديد المبلغ المتبقي، وهو سبعة ملايين دينار تقريباً. أقول الحمد لله، يجب أن أسدّد الدَين المتبقي يوماً ما، والشيء المهم هو أننا اقتربنا من ترميم المنزل بالكامل، وهو صالح للسَكن الآن.

ربّ أسرة تعيش في ديالى: "نعيش في نفس المنزل منذ عودتنا. أخبرتك في المقابلات السابقة أنّ وضع منزلي ليس جيداً، فالسقف مبنيّ من الطين، والماء يتسرب منه في أيام الشتاء الممطرة".

المعايير الخامس والسادس والسابع: الوثائق الثبوتية الشخصية وغيرها، انفصال الأسرة ولمّ الشمل، والمشاركة في الشؤون العامة

لا يملك سوى ٣٪ من الأسَر العائدة في الجولة السادسة (شباط/ فبراير - حزيران/ يونية ٢٠٢١) وثائق ثبوتية شخصية، وقام ٨٦٪ منه باستبدال جميع أو بعض تلك الوثائق. كذلك، انفصلت أسَر عائدة قليلة في الجولة السادسة في خلال الاثني عشر شهراً الماضية، ولم يكن لدى ٧٤٪ منها خطط ملموسة باتجاه لمّ الشمل. وربمّا يعزى عدم وجود نية في لمّ الشمل إلى أن معظم حالات الانفصال (٦٥٪) كانت بسبب تنقلات ديمغرافية كالزواج مثلاً، و١٧٪ من تلك الحالات كانت بسبب الوفاة. وأفادت أقلية صغيرة (٨٪) من الأسَر العائدة في الجولة السادسة إنها تطوّعت أو حضرت اجتماعات أو تبرّعت بالمال إلى مجموعة مدنية أو نادٍ ثقافي أو رابطة اجتماعية أو مهنية، أو شاركت بنشاط من أنشطة المصالحة وبناء الثقة المحلية.

ربّة أسرة تعيش في ديالى: "انفصلت عن زوجي لفترة طويلة، لكني اعتبرتها فترة مؤقتة. إذ التحق زوجي بوحدته العسكرية في العاصمة بغداد، ثم تزامنت إجازته مع فترة الإغلاق التام؛ الأمر الذي جعل عودته إلى المنزل صعبة جداً بسبب نقص وسائل المواصلات لنقله إلى جلولاء. واقتصر تواصلنا على المكالمات الهاتفية والفيديو عبر الانترنت. مررنا بأيام صعبة بسبب غياب زوجي".

المعيار الثامن: الوصول إلى العدالة

معظم العائدين (٨٤٪) في الجولة السادسة (شباط/فبراير - حزيران/ يونية ٢٠٢١) على علم بلجان التعويضات. وقد قدّم ٦١٪ منهم طلبات للحصول على تعويض. كما قدّم جميعهم تقريباً (٩٦٪) طلبات قبل أكثر من ١٢ شهراً، في حين أن ٧٥٪ قالوا إن مطالباتهم ما زالت معلّقة. ومن بين ١٥٪ من الذين أفادوا بقبول طلباتهم، قال ٩٢٪ إنهم لم يتلقوا مبلغ التعويض. وتعتبر التعويضات مهمة بالنسبة للعائدين، إذ قال ٣٩٪ منهم أنها أهم جانب من جوانب تحقيق العدالة، مقارنة بنسبة ٢٤٪ قالوا إن أهم جوانب الوصول إلى العدالة هو استعادة سبل العيش، و٢٢٪ قالوا إن العدالة تكمن في محاسبة المجرمين. وقال معظم العائدين في الجولة السادسة (٣٢٪) إن لجان التعويض هي أفضل وسيلة لتحقيق العدالة.

ربّ أسرة عادت إلى الأنبار منذ الجولة الثانية: "نعم، قدّمنا طلباً للحصول على تعويض، وقد وصلنا إلى المرحلة النهائية وهي أداء اليمين أمام المحكمة. طلبوا منا أن ننتظر اتصالهم، لكننا لم نتلّق أي اتصال حتى الآن".

ربّ أسرة في الأنبار: "نعم، قدّمت طلب تعويض، ولم يحدث شيء حتى الآن، ولم يتم تعويضنا عن منزلي الذي دُمّر خلال العمليات العسكرية أثناء تحرير المنطقة من "داعش".

تجربة العائدين خلال جائحة كورونا

حيث يشعر ٧٩٪ من العائدين في الجولة السادسة (شباط/ فبراير - حزيران/ يونية ٢٠٢١) بالقلق تجاه تفشّي جائحة كورونا، يعتقد ٦٠٪ منهم أن الوضع الاقتصادي هو أهم التحديات التي تواجه العراق اليوم، وليس جائحة كورونا. وفي الواقع، يقول ٥٦٪ من العائدين إن التحدي الأكبر الناجم عن الجائحة هو خسارة الأسرة لمصدر دخلها أو التأثير السلبي للجائحة على الاقتصاد، إذ أفادت ٥٨٪ من الأسَر العائدة عن فقدانها لأعمالها مؤقتاً بسبب الجائحة. عانت الأسَر العائدة من الجائحة، حيث أفاد ٢٢٪ منهم بوفاة أو مرض أحد أفرادهم. ومن بين هذه الأسَر، قال العديد منهم أنهم لاقوا صعوبات في إجراء الفحص الطبي (٣٥٪) والحصول على العلاج في مستشفى خاص (٥٩٪) أو عام (٦١٪) والحصول على الأدوية (٨٠٪). وتشير إجابات العائدين إلى أنهم يشكّكون في لقاح جائحة كورونا وقدرتهم على الحصول عليه: ٣٩٪ لا يريدون أن يحصل عليه أفراد أسَرهم إذا توفّر، ويعتقد ٤٢٪ فقط أنه سيكون من السهل الوصول إليه إذا توفّر. وقال العائدون إن أكبر التحديات التي تواجه تعليم الأطفال خلال الجائحة، تتعلق بالحصول على الدروس الإلكترونية. ومن بين العائدين الذين لديهم أطفال في سنّ الدراسة في الجولة السادسة (شباط/ فبراير - حزيران/ يونية ٢٠٢١) أشار ٣٦٪ إلى عدم وجود خط إنترنت لديهم، معتبرين ذلك أكبر التحديات التي تواجه تعليم الأطفال. في حين أشار ٢٣٪ منهم إلى عدم امتلاكهم أجهزة كمبيوتر أو هواتف ذكية أو أجهزة لوحيّة. وذكرَ ٣٣٪ آخرون أن التحدي الثاني يتمثل في عدم امتلاكهم لأجهزة كمبيوتر أو هواتف ذكية أو أجهزة لوحيّة. ويعتزم جميع العائدين تقريباً (٩٤٪) الذين لديهم أطفال في سنّ الدراسة إعادة أطفالهم إلى المدرسة متى ما عادت الدراسة الحضورية إلى المدارس.[11]

ربّ أسرة من الموصل: "لديّ ثلاثة أطفال في المدرسة: ابني الأكبر في الصف الأول المتوسط، وابنتي في الصف الخامس الابتدائي، وابني الآخر في الصف الثالث الابتدائي. كانت المدرسة مغلقة تماماً خلال فترة الإغلاق، لذلك صنعتُ لهم مدرسة داخل المنزل؛ حيث قسّمتُ جميع الدروس إلى أيام معينة، وألزمتهم بدراسة صفحتين من دروسهم كل يوم؛ وهكذا استمر تعليمهم، بمساعدتي ومساعدة والدتهم. وعندما فُتِحت المدارس، أصبحوا يذهبون إلى المدرسة يوماً واحداً في الأسبوع؛ وبالطبع ذلك لم يكن كافياً؛ لذلك تابعت الجدول الزمني القديم الذي وضعته لهم. أما بالنسبة للتعليم الإلكتروني، فهو فاشل بالنسبة للأطفال، لأنهم لا يستطيعون التركيز كثيراً كطلاب الجامعة أو المدارس المتوسطة بل يحتاجون إلى معلّم يقف معهم في الصّف ويشرح لهم الدرس. مع ذلك، فإنهم يحضرون الدروس الإلكترونية التي تقدّمها المدرسة، لكنني لست متأكداً من قدرتهم على استيعاب كل شيء. أستطيع القول إن فهمهم واستيعابهم للدروس أقل من 50% مقارنة بالوضع قبل كورونا. كما إن المعلّمين في المدرسة غير قادرين على شرح كل الدروس، لأنهم يعملون يوماً واحداً فقط؛ وكل ما يفعلونه هو إرسال الواجبات المنزلية من خلال تطبيقات الكترونية، ويجب على الطالب أن يدرس ويؤدي واجباته بنفسه. في بعض الدروس، يقوم المعلّم بتسجيل فيديو توضيحي عن الموضوع؛ ولكن المواد العلمية كالرياضيات، فمن الصعب على الطالب أن يفهم كل شيء بهذه الطريقة. لذلك نحاول أنا وزوجتي استثمار المزيد من وقتنا في تعليمهم خلال هذه الفترة؛ ومع عودة إجراءات الإغلاق سيستمرون في الدراسة في المنزل".

١١ تمّ نشر الاستبيان في ربيع وصيف عام ٢٠٢١، قبل إعادة فتح المدارس بالكامل للدراسة الحضورية.

القسم الرابع: تقرير خاص:
تجربة النازحين خلال جائحة كورونا

حيث واصلت الجولة السادسة من دراسة "الوصول إلى حلول دائمة للنازحين في العراق" التركيز بشكل أساسي على المؤشرات التي تمّ تتبّعها على مدى السنوات الستّ الماضية، أظهرت الأيام الأولى لجائحة كورونا في عام ٢٠٢٠ أن الفئات الهشّة والمحرومين والنازحين كانوا أكثر المتضررين من الجائحة. ورغبة في تسليط الضوء على مدى تغيير الجائحة لمسارات الأسَر نحو تحقيق حل دائم لنزوحها، طرحت الدراسة مجموعة من الأسئلة على وجه التحديد حول نظرة الأسَر النازحة بشأن الجائحة وتجربتها. وكما هو الحال على الصعيد العالمي، كانت آثار الجائحة أكثر وضوحاً في ثلاثة مجالات، هي: الاقتصاد، والصحّة والرعاية الصحيّة، والتعليم. وتشمل هذه المجالات الثلاثة، في معظمها، تحت المعيار الثاني من معايير اللجنة المشتركة الدائمة بين الوكالات (مستوى المعيشة) في قياس تحقيق حل دائم. وكما نوقش في القسم الثاني من هذا التقرير، فإن هذا المعيار هو أحد معيارين كانت فيهما التغيرات في التوجهات أكثر وضوحاً بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢١. حين سئِلت الأسَر النازحة عن آثار جائحة كورونا بالتحديد على حياتهم، أكدّت تلك الأسَر هذه الحقيقة.

المخاوف العامة، والتبعات الاقتصادية لجائحة كورونا

تقول الغالبية العظمى من الأسَر النازحة (٨٢٪) أنهم قلقون من الجائحة. وإن التحديات الأول والثاني والثالث التي تواجهها الأسَر بسبب جائحة كورونا ترتبط بشكل مختلف بالدخل وسُبل العيش؛ حيث يبدو أن الانغماس في التداعيات الاقتصادية للجائحة هو السبب الأول لهذا المستوى العالي من القلق.

الشكل ٣٠: أكبر التحديات الناجمة عن جائحة كورونا: النسبة المئوية للنازحين الذين ذكروا أهم ثلاثة تحديات تسببت بها الجائحة، حسب نوع التحدي

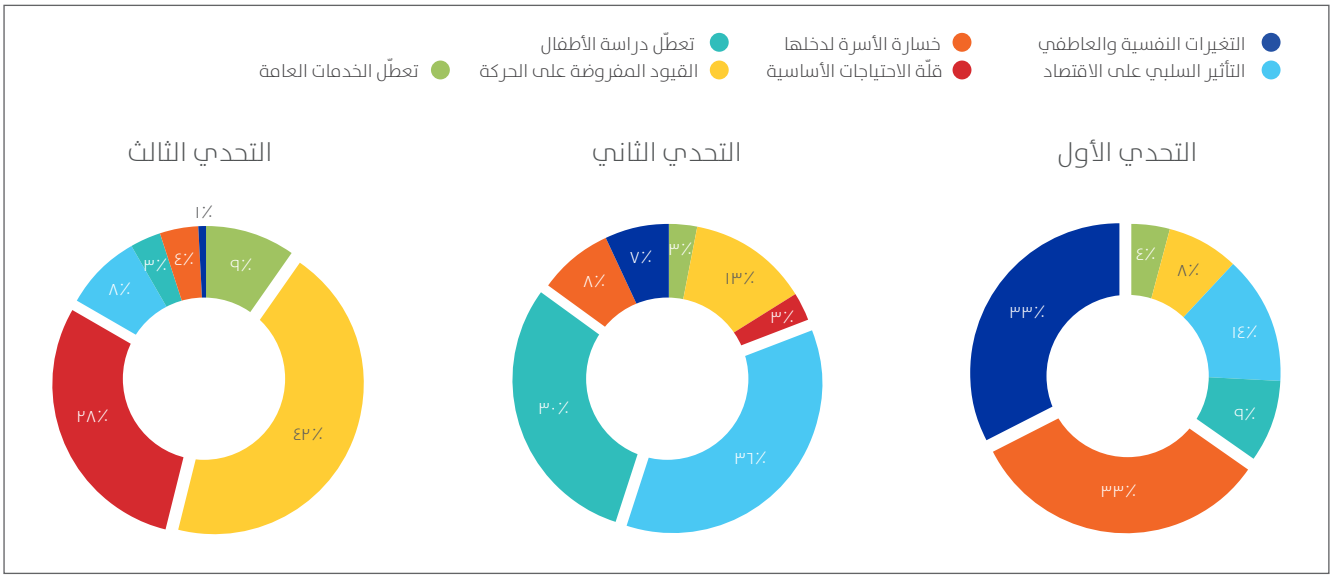

ينقسم رأي النازحين الباقين في مناطق النزوح بالتساوي حول أهم التحديات التي تسببت بها جائحة كورونا: إذ قال ٣٣٪ إن أهم تحدٍّ يتمثل في تأثّر حالتهم النفسية والعاطفية، و٣٣٪ يقولون إنه يتمثل في خسارة الأسرة لدَخلها. كذلك انقسمت الأسَر النازحة حول التحدي الثاني: إذ قالت الأغلبية (٣٦٪) إنه التأثير السلبي للجائحة على الاقتصاد، في حين أفاد ٣٠٪ إنه يتمثل في تعطّل دراسة الأطفال. وبالنسبة لثالث أكبر التحديات، قال ٤٢٪ إن ذلك يتمثل في القيود المفروضة على الحركة، رغم إن ٨٪ فقط من الأسَر قالت إن الجائحة أدت إلى تأخير أو تغيير خططها للعودة إلى الديار. وكان الإغلاق قد أدى إلى بقاء أفراد الأسرة في منازلهم وانقطاعهم عن العمل، لا سيّما أن ٣٤٪ من الأسَر النازحة تعمل في القطاع العشوائي الذي يتطلب أن يؤدي الشخص عمله بنفسه.

ربّ أسرة نازحة من بابل إلى بغداد: "كان التحدي الأصعب منذ بداية انتشار الجائحة وحتى الآن، هو فرض الإغلاق التام. نحن عمال بأجر يومي، وعلينا أن نعمل يومياً لتوفير احتياجاتنا المعيشية من ماء وغذاء وغير ذلك. هناك أيام نضطر فيها للعمل حتى في أيام الجمعة عندما تكون الطُرق مغلقة والأهالي ممنوعون من الخروج؛ وذلك يؤثّر سلبياً علينا. لذا، فإننا نتوسل إلى الحكومة لإعادة النظر في قرار الإغلاق، أو على الأقل استثناء العمال اليوميين منه".

ربّ أسرة في محافظة كركوك: أثّرت الجائحة على قدرتنا على التنقل؛ لأن قوات الأمن والشرطة وكوادر الصحّة يفرضون غرامات على الذين يخالفون تدابير الإغلاق. وقد أدى ذلك إلى تقليل حركتنا من المنزل إلى العمل أو السوق. أنا على وشك العودة خلال بضعة أسابيع إلى منطقتي الأصلية؛ لكن الإغلاق خلال الجائحة لعب دوراً كبيراً في تغيير خطة العودة وتأخيرها. مع ذلك، آمل أن أعود خلال الأسبوعين القادمين. وهناك أيضاً مشكلة تتعلق بساعات العمل في الدوائر الحكومية. فالموظفون الحكوميون يعملون نِصف ساعات العمل الرسمية، وهذا يشكل عقبة أمام النازحين الذين يرغبون في الحصول على موافقة العودة من الجهات الحكومية المختصة.

يفسِّر الانقطاع الجزئي عن العمل، سبب ادراج خسارة الأسرة لدخلها ضمن المشاكل الرئيسية الناجمة عن جائحة كورونا. وفي حين أن أقلية صغيرة فقط (٨٪) من الأسَر النازحة قالت إن الجائحة أدت إلى فقدان أحد أفراد الأسرة أو أكثر لعمله أو وظيفته بشكل دائم، فإن ٦٤٪ قالوا إنها تسببت في فقدان أفراد الأسرة أو أكثر لعمله أو وظيفته بشكل مؤقت. ومن المرجح أن يكون هذا الانقطاع في سُبل العيش هو السبب الذي يدفع ٤٥٪ من الأسَر، وهي أعلى نسبة خلال الدراسة، إلى خفض نفقاتها الإجمالية لتلبية احتياجاتها الأساسية.

الصحة والوصول إلى الرعاية الصحية

كان للتداعيات المالية للجائحة تأثيرات متلاحقة على الوصول إلى الرعاية الصحية، بغض النظر عن الحاجة إلى تلك الرعاية لأمراض تتعلق بجائحة كورونا. إذ أفاد نصف الأسَر النازحة تقريباً (٥٦٪) إلى أن أفراد الأسرة بحاجة إلى الحصول على الرعاية الصحية لأمراض لا علاقة لها بجائحة كورونا، ومن بينهم ٥٢٪ للأمراض المزمنة. وقال (٣٩٪) من الذين كانوا بحاجة إلى الرعاية الطبية لأسباب لا تتعلق بجائحة كورونا، إنهم واجهوا مشاكل في الحصول على الرعاية الصحية، وذكرَ ٨٢٪ منهم إن السبب في ذلك هو افتقارهم إلى القدرة المالية اللازمة.

وتجدر الإشارة إلى أن أي أسرة نازحة في الجولة السادسة (شباط/ فبراير - يونية/ حزيران ٢٠٢١، قبل ارتفاع عدد الاصابات في العراق) لم تذكر إنها واجهت صعوبة في الحصول على الرعاية الصحية، لأن العيادة أو المستشفى لم يكن لديهما أسرة أو قدرة، وهي مشكلة كثيراً ما واجهتها الأسَر خلال الجائحة في أنحاء عديدة حول العالم.

هذه الصعوبات المالية منتشرة لدى الأسَر التي أفادت باضطرارها إلى التماس الرعاية الطبية للأمراض المتصلة بجائحة كورونا. وأشار ٢١٪ من الأسَر النازحة التي بقيت في حالة نزوح، إلى إصابة أحد أفراد الأسرة بفيروس كوفيد -١٩. وقال ٩٣٪ منهم أنهم احتاجوا إلى الرعاية في مؤسّسة صحية. ومن بين هذه المجموعة (١٩,٥٪ من جميع الأسَر النازحة التي بقيت في حالة نزوح) احتاج ٦٢٪ إلى الرعاية الصحية في مستشفى عام، يليهم ٢٢٪ ذهبوا إلى طبيب مختص. وفي معظم الأحيان، لم يكن الحصول على الرعاية الصحية مشكلة بالنسبة لـ ١٩,٥٪ من الأسَر النازحة التي أصيب أحد أفرادها بكوفيد -١٩: فقد حصل ٦١٪ منهم إلى الرعاية المطلوبة دون عقبات. وأفاد ٨٩٪ من بين ٣٩٪ من الذين واجهوا مشاكل، أن العقبات المالية كانت العقبة الرئيسية.

هناك فجوة كبيرة قدرَ تعلق الأمر بالحصول على الرعاية الصحية اللازمة للأمراض المرتبطة بجائحة كورونا، بين القدرة الفعلية للنازحين على الحصول على الرعاية الصحية، وبين تصوّرهم أنهم قادرون على الحصول على الرعاية اللازمة. فإجراء الفحص الخاص بكوفيد-١٩، والحصول على الرعاية الصحية في المستشفيات الخاصة أو العامة، والحصول على الدواء، كانت أكثر قابلية للتحقيق بسهولة في معظمها (كما ذكرت الأسَر التي مرض أحد أفرادها أو مات) مقارنة مع تصوّر الأسَر أنها قادرة على ذلك (كما ذكرت الأسَر التي لم يمرض أو يمُت أحد أفرادها).

ومن بين الأسَر التي أصيبَ أحد أفرادها بكوفيد -١٩، أفاد ٧٣٪ أن إجراء الفحص كان سهلاً جداً أو إلى حد ما. في حين اعتقدت نسبة أقل بكثير من ٥٨٪ من الأسَر التي لم يُصَب أحد أفرادها بكوفيد -١٩ إن الوصول إلى الفحص كان سهلاً. وحيث ذكرت نسبة قليلة من المجموعتين أن الوصول إلى مستشفى أو عيادة خاصة كان ممكناً، فإن هناك فجوة من ١٥ نقطة بين الأسَر التي تمكنت من الحصول على الرعاية الصحية اللازمة في مستشفى عام أو عيادة عامة (٦٠٪) وبين أولئك الذين قالوا إنهم يستطيعون الحصول على الرعاية الصحية في حال إصابة أحد أفراد الأسرة بكوفيد -١٩ (٤٥٪). ولا يختلف الأمر كثيراً بالنسبة للحصول على الأدوية اللازمة، رغم أن نسبة قليلة من كل مجموعة قالت إن الحصول على الأدوية لم يكن صعباً.

ربّ أسرة نازحة من ديالى إلى بغداد: "أصيبت ابنتي الكبرى بكوفيد -١٩ ● في كثير من الأحيان أو في بعض الأحيان ● لا، أبداً

وعانت كثيراً، لكنها تعافت بفضل الله. تطلب علاجها جهوداً شخصية منا كعائلة. فقد عملنا على رعايتها، واستدعينا طبيباً خاصاً إلى المنزل لفحصها، واشترينا الأدوية المطلوبة. بالطبع عانينا للحصول على الأدوية لأن معظمها كانت باهظة الثمن وغير متوفرة في كثير من الصيدليات. لا أنسى مدى سوء الخدمة في المستشفى العام، مما اضطرنا لعلاج ابنتي في المنزل. ولأكون صادقاً، كانت رحلة طويلة من العلاج استغرقت أكثر من شهر ونصف. لم يقدّم لي أحد أي مساعدة، سواء من الأقارب أو الأصدقاء. ولا ألوم أحداً، لأن المرض خطير ومُعدٍ، ولكل شخص مشاكله الشخصية في الحياة".

الشكل ٣١: القدرة على الوصول إلى الخدمات الصحية ذات الصلة بجائحة كورونا، مقارنة بتصوّر الوصول إليها: النسبة المئوية للأسَر التي قالت إن الوصول سهل إلى:

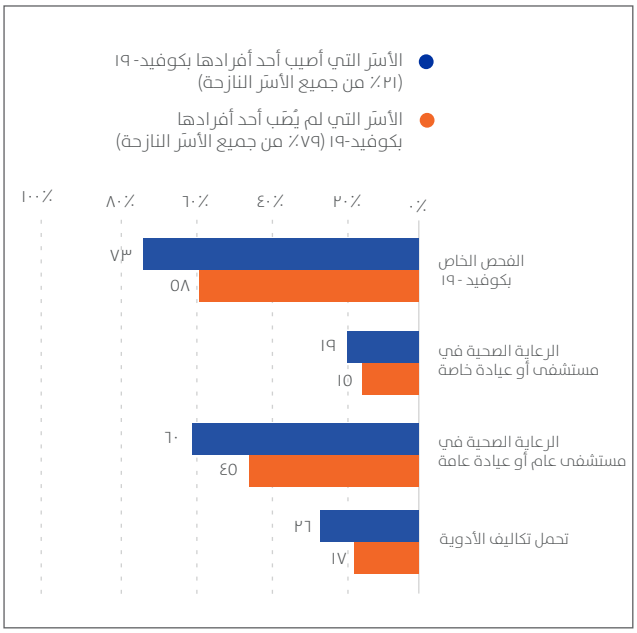

ما زالت الاختلافات قائمة بين الأسَر التي أصيب أحد أفرادها بكوفيد ١٩ وبين الأسَر التي لم يُصَب أحد أفرادها بكوفيد-١٩، فيما يتعلق بالحصول على التطعيم. فبشكل عام، قالت ٥٨٪ من جميع الأسَر النازحة إنها تريد أن يحصل أفراد أسرتها على اللقاح إذا كان مجاناً. لكن النسبة أعلى (٦٧٪) بين الأسَر التي أصيب أحد أفرادها بكوفيد ١٩. وبغضّ النظر عما إذا كانت الأسرة ترغب أو لا ترغب في الحصول على اللقاح، انقسمت الأسَر النازحة بالتساوي حول امكانية الحصول عليه: إذ قال ٤١٪ أن من السهل الحصول على اللقاح؛ وذكرَ ٤٣٪ أن ذلك صعب جداً أو إلى حدٍّ ما؛ فيما قال ١٦٪ أنهم لا يعرفون.

الشكل ٣٢: إذا توفّر لقاح كوفيد -١٩ مجاناً لأفراد أسرتك، فهل تشجعهم على أخذه؟

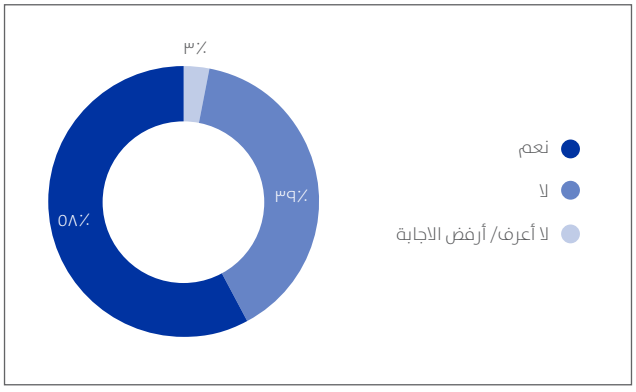

الشكل ٣٣: إذا توفّر لقاح كوفيد -١٩ مجاناً في العراق، برأيك ما مدى سهولة حصول أفراد أسرتك عليه؟

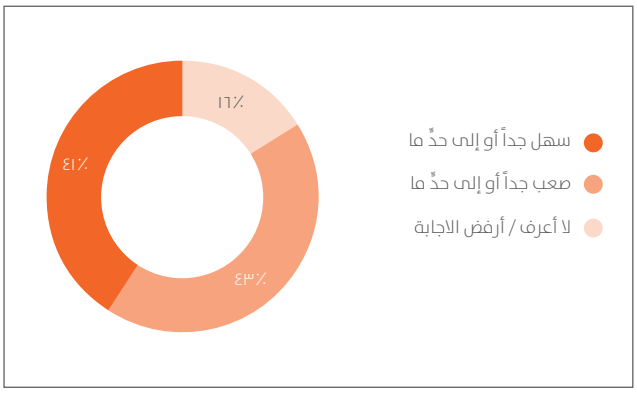

رغم أن جائحة كورونا أضافت معوقات هيكلية واجتماعية أمام الحصول على الرعاية الصحية، إلاّ إن التمييز في المعاملة ليس واحداً من تلك معوقات. إذ بلغت نسبة النازحين الذين قالوا إنهم واجهوا تمييزاً في الحصول على الخدمات الصحية أدنى مستوى لها منذ ستّ سنوات، حيث قالت ١١٪ فقط من الأسَر في الجولة السادسة (شباط/ فبراير – حزيران/ يونية ٢٠٢١) إنهم تعرضوا للإقصاء أو التمييز، بعد أن كانت النسبة ٢٩٪ في الجولة الرابعة (آب/ أغسطس – وتشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٨).

الشكل ٣٤: هل واجهت أنت أو أي فرد من أفراد أسرتك إقصاءاً من الخدمات أو قيوداً في الحصول على الخدمات الصحية منذ نزوحكم؟

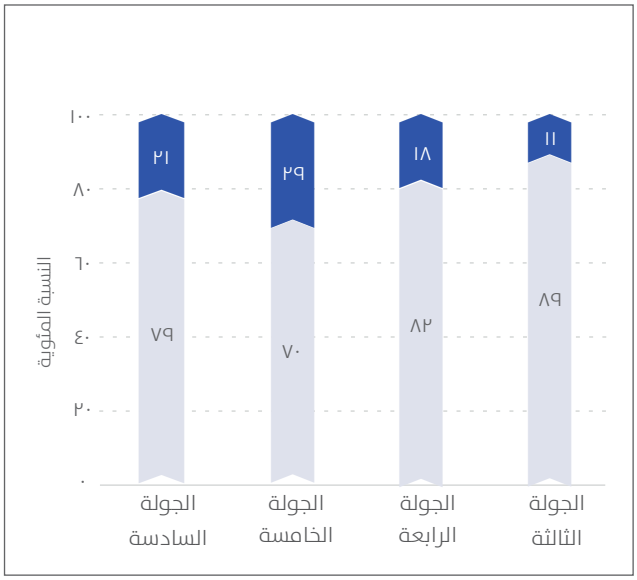

تعليم الأطفال خلال جائحة كورونا

كما هو الحال بالنسبة للرعاية الصحية، لم يكن التمييز في الحصول على التعليم مصدر قلق رئيسي بين حوالي ٧٧٪ من الأسَر التي لديها أطفال في سنّ الدراسة، تتراوح أعمارهم بين ٦ و٢٠ سنة. ومن بين الأسَر التي شملتها الجولة السادسة، بلغت نسبة الذين أشاروا إلى إقصاء أبنائهم من التعليم أو وجود صعوبات في الحصول عليه، كونهم نازحين، أدنى مستوى لها على الإطلاق وهو ١٠٪، بعد أن كانت ٣١٪ في الجولة الرابعة.

الشكل ٣٥: الأسَر النازحة التي لديها أطفال بين ٦ و٢٠ عاماً في الجولة السادسة، وتعرضت للتمييز في الحصول على التعليم في كثير من الأحيان أو في بعض الأحيان

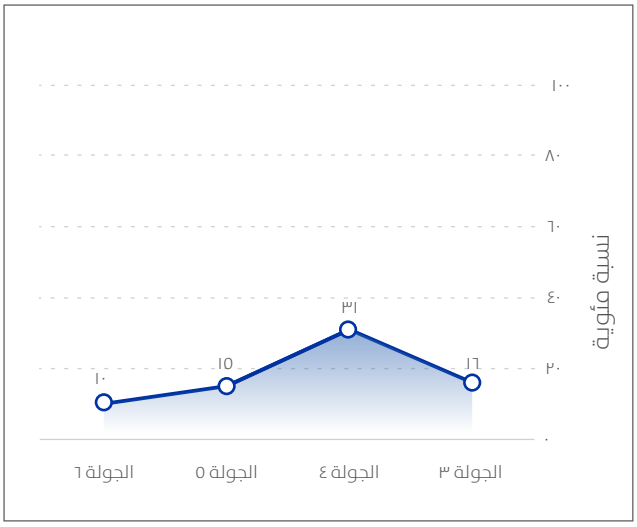

لا يخفى إن الجائحة سببت الكثير من المشاكل في حصول الأسَر على التعليم لأطفالها. وأشارت الأسَر النازحة إلى المشاكل الهيكلية أو البنية التحتية المتوطنة التي كانت عقبات رئيسية تحول دون الانتقال إلى التعليم عن بعد. إذ أفادت أغلبية طفيفة (٥١٪) إن عدم وجود خط انترنت هو العقبة الرئيسية أمام تعليم أبنائهم عن بعد؛ فيما قال ٣٤٪ إن العقبة الثانية هي نقص أجهزة الكمبيوتر والهواتف الذكية أو الأجهزة اللوحيّة؛ فيما قال ثلث الأسَر تقريباً (٣٢٪) إن غياب المعلمين هو عقبة كبيرة أما تعليم أطفالهم. أما الأدلة التي تدعم هذه العقبات، فتتمثل في الصعوبات المالية التي يمكن للحكومة أن تخفّفها من خلال التدخل في حياة النازحين أو النظام التعليمي.

ربّ أسرة نازحة من صلاح الدين إلى السليمانية: "كانت الحالة الدراسية صعبة للغاية العام الماضي. لديّ خمسة أطفال يذهبون إلى المدرسة وكلفة الإنترنت مرتفعة جداً. وليس بإمكاني شراء الأجهزة الإلكترونية والاشتراك بالإنترنت. كان لديّ هاتف خلوّي واحد فقط، واشتريت هاتفاً آخر مستعملاً حتى يتمكن أطفالي من استخدامه بالتناوب. فعلى سبيل المثال، يستخدمه أحدهم لمدة ساعة واحدة، ثم يستخدمه الثاني في الساعة التالية، وهكذا. أستطيع أن أقول إن التعلم عن بعد بالنسبة لأبناء النازحين كان تجربة صعبة، وما يزال صعباً ومكلفاً. ربما يحصل الأطفال فقط على 30٪ من فائدة التعليم".

الشكل ٣٦: أكبر التحديات التي تواجه تعليم الأطفال بسبب جائحة كورونا النسبة المئوية للأسَر النازحة التي لديها أطفال في المدارس، وقالوا:

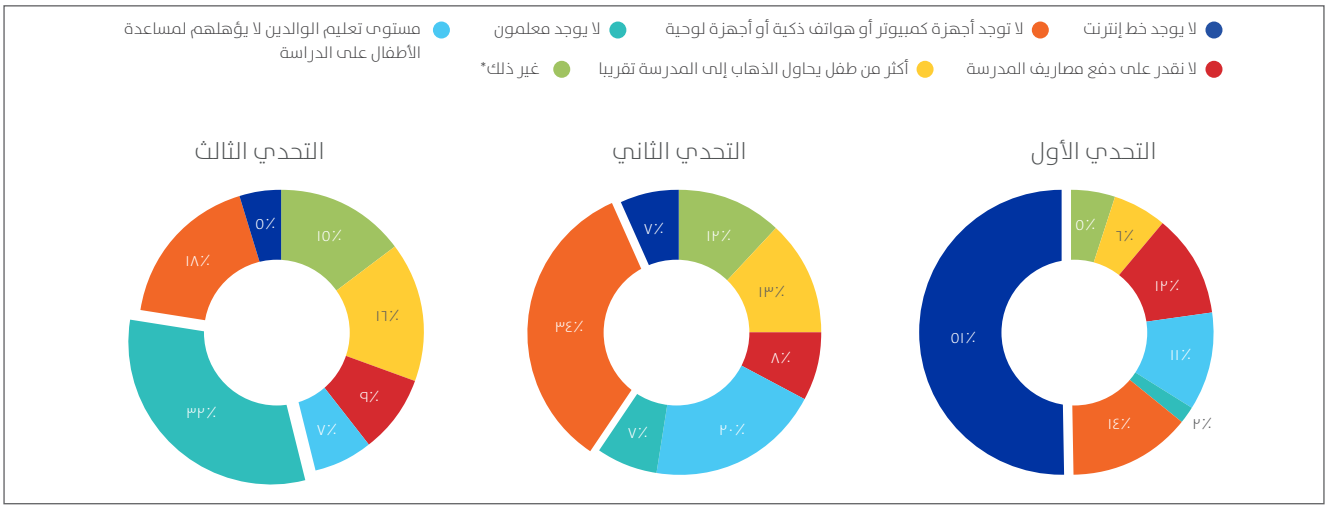

*يشمل عدم وجود جهاز تلفزيون أو كتب أو مكان للدراسة

تعتبر الأعباء المالية كبيرة بشكل خاص بين الأسَر التي لديها أكثر من طفل واحد في المدرسة. وكلّما كانت الأسرة كبيرة، بقيّت المعوقات قائمة، لكنها تصبح أخفّ وطأة مع اتضاح التيارات المالية. ويشكل الافتقار إلى الاتصال بالإنترنت مصدر قلق رئيسي لدى جميع الأسَر؛ لكن الغالبية العظمى (٦٦٪) من الأسَر التي لديها طفل واحد أشارت إلى أن ذلك أكبر تحدٍّ للتعليم، مقارنة مع أقل نصف الأسَر التي لديها طفلان أو أكثر. وهناك تباين أكبر بين الأسَر التي لديها أطفال كثيرون: فعلى سبيل المثال، قالت ١٦٪ من الأسَر التي لديها أربعة إلى خمسة أطفال، و١٩٪ من الأسَر التي لديها ستة أطفال أو أكثر، إن التحدي الأكبر يتمثل في نقص الأجهزة الالكترونية، وليس الاتصال بالإنترنت.

حيث إن الأسَر متفقة على المسألة التي تعتبرها أكبر التحديات، ذكرت الأسَر التي لديها عدد كبير من الأطفال أسباباً مختلفة للتحديات الكبرى التي تأتي في المرتبتين الثانية والثالثة. إذ ذكرت الأسَر التي لديها أربعة إلى خمسة أطفال إن أكبر التحديات يتمثل في نقص الأجهزة الالكترونية (٢٥٪) وهو ثاني أكبر تحدٍّ للأسَر التي لديها ثلاثة أطفال أو أقل؛ فيما قالت أسَر أخرى إن الدراسة عبر الانترنت تمثل لهم ثاني أكبر التحديات (٢٥٪). أما الأسَر التي لديها ستة أطفال أو أكثر، فذكرت نسبة ٣٢٪ منهم أن المستوى التعليمي للوالدين هو ثاني أكبر التحديات، على الأرجح لأن الأطفال الأكبر سناً أصبحوا في مراحل دراسية لم يبلغها الوالدان. ويشير هذا الاختلاف إلى أن سياسة التعليم تتطلب اجراءات أبعد من مجرد معالجة أوجه القصور في الهياكل الأساسية.

وعلى الرغم من هذه التحديات، فإن الغالبية العظمى (٨٧٪) من الأسَر التي تضم أطفالاً في سنّ الدراسة ترغب في إعادة أطفالها إلى المدرسة للتعلم حضورياً بمجرد أن تفتح المدارس أبوابها.[١٢] ومن الجدير بالذكر أن الأسَر الأصغر حجماً مترددة بهذا الشأن: فنسبة ٧٨٪ فقط من الأسَر التي لديها طفل واحد فقط يخططون لإعادة أطفالهم إلى المدرسة، في حين أن نسبة الذين يرغبون في ذلك تصل إلى أكثر من ٩٠٪ في الأسَر الأكبر حجماً. وفي حالة الأسَر التي لديها طفل واحد، عادة ما يكون الطفل أصغر سناً، الأمر الذي يمكن أن يكون له تأثير سلبي على التحصيل الدراسي لهذه الفئة.

أكبر التحديات التي تواجه تعليم الأطفال بسبب جائحة كورونا حسب عدد الأطفال في الأسرة

النسبة الأكبر من الأسَر النازحة التي لديها	التحدي الأول	التحدي الثاني	التحدي الثالث
طفل واحد (٢٠٪ من جميع الأسَر)	لا يوجد اتصال بالإنترنت (٦٦٪)	لا توجد أجهزة الكترونية* (٣٦٪)	لا يوجد معلمون (٤٧٪)
٢-٣ أطفال (٤٧٪ من جميع الأسَر)	لا يوجد اتصال بالإنترنت (٤٩٪)	لا توجد أجهزة الكترونية (٤٠٪)	لا يوجد معلمون (٣٧٪)
٤-٥ أطفال (٢٤٪ من جميع الأسَر)	لا يوجد اتصال بالإنترنت (٤٥٪)	لا توجد أجهزة (٢٥٪) أكثر من طفل يذهب إلى المدرسة (٢٥٪)	مستوى تعليم الوالدين لا يؤهلهم لمساعدة الأطفال على الدراسة (٤٨٪)
٦ أطفال أو أكثر (٩٪ من جميع الأسَر)	لا يوجد اتصال بالإنترنت (٤٢٪)	مستوى تعليم الوالدين لا يؤهلهم لمساعدة الأطفال على الدراسة (٣٢٪)	لا توجد أجهزة الكترونية (٣١٪)

* أجهزة الكمبيوتر والهواتف الذكية والأجهزة اللوحية

١٢ نشر الاستبيان في ربيع وصيف عام ٢٠٢١، قبل إعادة فتح المدارس بالكامل للدراسة الحضورية.

القسم الخامس: المواضيع الشاملة للدراسة والاستنتاج

توفّر الطبيعة الطولية لهذه الدراسة حول وصول النازحين إلى حلول دائمة، فرصة فريدة لملاحظة التغيّرات الزمنيّة مع الأسَر ذاتها، إضافة إلى القضايا التي كانت هذه الأسَر نفسها تتعامل معها قبل الجائحة وخلالها. وفيما يلي بعض المواضيع الشاملة التي أظهرتها نتائج دراسة الفريق على مدى ستّ سنوات، وبعض انطباعات المجتمع الدولي حول الإطار الدولي الموحّد بشأن الحلول الدائمة.

١. ما زال معظم النازحين (٨٥٪ في الجولة السادسة) يعتبرون أنفسهم نازحين. إذ قال ٥٧٪ من هؤلاء، إن السبب هو عدم عودتهم إلى منازلهم حتى الآن. فيما قال ٢٧٪ إن السبب هو أنهم لم يعودوا إلى مناطقهم. وتجدر الاشارة إلى إن الحلول الدائمة ذات طابع جغرافي (العودة، أو الاندماج في منطقة النزوح، أو إعادة التوطين في أماكن أخرى) بينما تستند المقاييس الدولية الموحدة للمعايير الثمانية إلى الحقوق. وربما لا تواجه غالبية هؤلاء النازحين أي تمييز أو نقص في الحقوق على أساس وضعهم كنازحين، وبالتالي يستوفون معايير "الاندماج" كحل دائم؛ لكن الغالبية العظمى منهم يقولون إنهم ما زالوا نازحين. وهنا يثور السؤال: من الذي يقرر متى ينتهي النزوح؟

٢. من بين نسبة ١٥٪ الذين قالوا إنهم لا يعتبرون أنفسهم نازحين، قالت الأغلبية (٦٤٪ في الجولة السادسة) إن السبب هو أن لديهم شبكة من العائلة والأصدقاء. فيما قال ١٨٪ منهم إن السبب يكمن في أن لديهم وظيفة أو عمل؛ وقال ١٤٪ إن السبب هو إن لديهم منزلاً في المحافظات التي نزحوا إليها. ويدّل ذلك على قدرة الأسَر النازحة على الاندماج في مناطق جديدة في العراق (أحد الحلول الدائمة التي حددتها اللجنة المشتركة الدائمة بين الوكالات) وأهمية علاقة النازحين مع المجتمع المضيف والوصول إلى الموارد اللازمة للوصول إلى هذا الحلّ.

٣. تتسّم عملية التعويضات الحكومية عن الممتلكات المُدمّرة بكونها بطيئة جداً. فمن بين ٦٠٪ من النازحين الذين قدّموا طلبات للحصول على تعويضات، قالت أربع من كل خمس أسَر (٧٩٪) أن طلباتهم ما زالت معلّقة. أما الذين قالوا إن طلباتهم قُبِلت، فارتفعت نسبتهم خمس نقاط مئوية بين الجولتين الخامسة والسادسة (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩ – كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٠ وشباط/ فبراير-حزيران/ يونية ٢٠٢١) إلى ١٤٪؛ وقال ٣٪ فقط منهم إنهم حصلوا على التعويض. وحيث إن أسباب بطء عملية التعويضات غير واضحة، إلاّ إن المقابلات النوعية تعزوها إلى الفساد؛ الأمر الذي يدّل على ضعف ثقتهم في الحكومة وقدرتها على تحقيق العدالة لهم.

٤. فضلاً عن التأخير في منح التعويضات، فإن تكاليف وأعباء العيش في النزوح تستنزف موارد النازحين المحدودة وتبقيهم في طيّ النسيان. وتُعّد تكاليف السَكن أكثر النفقات التي تتكبدها الأسَر النازحة وتشكّل ٢٥٪ من نفقاتهم الشهرية، الأمر الذي يتطلّب منهم تقليص الاحتياجات الأخرى وتحويل مسار الإنفاق إلى السَكن.

٥. احتاج حوالي ثلثا الأسَر النازحة في الجولات من ٣ إلى ٦ (تموز/ يولية – أيلول/ سبتمبر ٢٠١٧ حتى شباط/ فبراير – حزيران/ يونية ٢٠٢١) إلى اقتراض الأموال في مناطق النزوح. لكنهم يقترضون من الأقارب (٤٦٪ في الجولة السادسة) والأصدقاء (٣٦٪) كما كان الحال طوال فترة هذه الدراسة. أي إن الأقرباء والأصدقاء هم الذين يتحملون عبء إعالة الأسَر النازحة.

٦. العودة لا تعني أسرة فردية عادت إلى بيتها فحَسب، بل تعني العودة إلى الموطن الذي أعيد بناؤه وإنشاء شبكات الخدمات فيه. وتتساءل الأسَر عن جدوى عودتها إلى الديار إذا لم تكن فيها عيادة أو مدرسة مثلاً؛ أو كانت الطرق المؤدية إلى السوق أو المنتجات الزراعية أو السلع الأخرى متضرّرة بشدّة، أو كانت المستودعات المركزية مُدمّرة.

٧. بشكل عام، إن من شأن التحديات التي نجمت عن دمار البنية التحتية التعليمية وجائحة كورونا، أن تؤثر سلبياً على التحصيل الدراسي للأطفال. إذ يجب إعادة بناء البنية التحتية التعليمية، وتوفير الدعم للمعلّمين في المدارس في جميع أنحاء العراق، بما في ذلك في المجتمعات المضيفة حيث يدرس أطفال النازحين بمعدلات أقل من أقرانهم غير النازحين في العراق، وفي مناطق العودة التي تعرضت فيها البنية التحتية التعليمية لأضرار جسيمة.[١٣]

١٣ منظمتا REACH العراق و AWG، "المجموعات المتعددة، تقييم احتياجات العراق: الجولة السادسة". الاستجابة الإنسانية، أيلول/ سبتمبر ٢٠١٨:
https://www.humanitarianresponse.info/sites/www.humanitarianresponse.info/files/assessments/reach_irq_report_mcna_vi_sept2018_1.pdf; IOM Iraq and Georgetown University, Access to Durable Solutions Among IDPs in Iraq: Five Years in Displacement, November 2020, https://iraq.iom.int/publications/access-durable-solutions-among-idps-iraq-five-years-displacement.

٨. واجه العديد من الطلاب خلال جائحة كورونا صعوبة في الوصول إلى المدارس، بسبب نظام الدراسة الإلكترونية الذي فرضته الاستجابة للجائحة. إذ لم يكن لدى العديد من الأسَر النازحة خط إنترنت في المنزل، أو العدد الكافي من الأجهزة الالكترونية اللازمة لدراسة الأطفال. أضف إلى ذلك، إن الأطفال الذين بدأوا دراسة للتو خسروا التعلّم أو بناء مهارات اجتماعية. وبالتالي، وكما هو الحال في دول أخرى واجهت نفس التحديات، يُحتمَل أن يعيد الطلاب عامهم الدراسي، أو أن يرسبوا أو يتسرّبوا من المدرسة.

٩. يتنقل الناس من عمل إلى آخر؛ حتى لو كانت النسبة المئوية للعاملين في قطاعات الأعمال أو الوظائف الحكومية في الجولة السادسة (شباط/ فبراير-حزيران/ يونية ٢٠٢١) مساوية تقريباً لنسبة العاملين في الجولة الأولى (آذار/ مارس-أيار/ مايو ٢٠١٦)، فإن الأسَر ليست نفسها. وتتيح هذه القدرة على التكيّف والاستعداد لتعلّم حرف جديدة فرصة لتدريب النازحين على أعمال جديدة وتكوين قطاعات عمل جديدة، بما في ذلك تقديم المِنح المالية لدعم التدريب والمشاريع.

١٠. ليست جميع النتائج المستمدة من هذه المؤشرات منطقية أو يمكن التنبؤ بها، لأنها تختلف باختلاف السياق. وعموماً، تشير نتائج هذه الدراسة إلى أن آراء النازحين وتجاربهم ينبغي أن تكون في المقدمة وفي المركز، بالشكل الذي يمكن الاسترشاد به في البحوث والسياسات التي تستهدف وضعهم على أفضل وجه، ومن جهة أخرى ينبغي أن يؤخذ السياق الذي تسبب في النزوح بعين الاعتبار، ومعرفة من هي الجهات الفاعلة الرئيسية في دعم النازحين.

المنظمّة الدوليّة للهجرة

ابريل 2022

المنظمّة الدوليّة للهجرة – بعثة العراق

المكتب الرئيس في بغداد مجمع يونامي (ديوان٢)

المنطقة الدوليّة – بغداد – العراق

iraq.iom.int

iomiraq@iom.int

@IOMIraq

© المنظمة الدولية للهجرة ٢٠٢٢

لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا التقرير، أو تخزينه بغرض إعادة استخدامه بأي شكل من الأشكال، ولا يجوز نقله بأي شكل أو بأي وسيلة الكترونية أو غير الكترونية، أو تصويره أو تسجيله أو غير ذلك من الاستخدامات بدون موافقة خطّية مسبقة من الناشر.